

كروнос

مجلة دراسات تاريخية تصدرها جامعة البلمند

عدد خاص



انطاكية

حقبات من الزمن ومجتمعات

العدد الثالث عشر

٢٠٠٦

RECOMMANDATIONS AUX AUTEURS

Il est demandé aux auteurs de se conformer aux recommandations suivantes :

- 1 - Le texte ne devrait pas dépasser trente pages approximativement.
- 2 - Le texte sera fourni sur disquette 3.5" PC ou Mac, sur CD-ROM, préférablement en MS Word, accompagné d'une copie "dure", sur papier.
- 3 - La bibliographie doit figurer en fin d'article. Elle s'écrira selon les modèles suivants :
 - Un ouvrage
Auteur, Année, *Titre*, Ville, Maison d'édition, Nombre de pages.
Exemple : Dupont J., 1995, *La crise urbaine*, Paris, Gallimard, 209 p.
 - S'il s'agit d'un article dans une revue, on écrira :
Auteur, Année, "Titre", *Nom de la revue*, n° de la revue, pages.
Exemple : Dupont J., 1995, "Les Chrétiens d'Orient", *Chronos*, n° 1, pp. 7-19.
 - S'il s'agit d'une contribution à un ouvrage collectif, on écrira :
Auteur, Année, "Titre de l'article", in *Titre de l'ouvrage*, éd. Nom du directeur de l'ouvrage, Ville, Maison d'édition, pages.
Exemple : Dupont J., 1979, "Le développement de Tunis au XIXème et au début du XXème siècles", in *La ville arabe du Maghreb*, éd. Chevallier L., Paris, Gallimard, pp. 153-161.
- 4 - Les renvois bibliographiques se feront dans le texte, et pas dans les notes de bas de page, conformément à l'exemple suivant : (Dupont 1995 : 5) ou (Smith 1987 : 10-15) ou encore, pour mentionner des pages non consécutives, (Dupont 1995 : 8,15,20).
- 5 - Les figures, les photos et les illustrations, qui accompagnent le texte, doivent être prêtes à l'impression.
- 6 - Il faudra éviter, pour la transcription des noms étrangers à la langue du texte, les symboles diacritiques. Utilisez des transcriptions simples et immédiatement compréhensibles.
- 7 - Les auteurs résidents à l'étranger doivent adresser leur texte à
May Davie
8, rue Emmanuel-Brault
37250 Montbazou (France)
Au Liban, les textes seront envoyés à
Revue Chronos
Université de Balamand
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines
B.P. 100
Tripoli (Liban)
- 8 - Les textes envoyés seront soumis à un comité de lecture, qui jugera de l'opportunité d'apporter des corrections ou des modifications.
- 9 - Les contributions majeures, retenues pour la publication, sont rémunérées.
- 10 - Les textes refusés ne seront pas retournés aux auteurs.

أنطاكية والقومية العربية ١٩١٨ - ١٩٣٨

دلال أرسوزي الأمير^١

مدخل

شكّلت مسألة الهوية والقومية العربية، مع بدايات النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الهمّ الأوّل بالنسبة للخطاب الفكري السياسي العربي، وماتزال على القدر نفسه من الأهمية حتى وقتنا الحاضر، حيث ازدادت مركزيتها عبر الإخفاقات المتلاحقة التي أحاقّت بالذات العربية، وعلى وجه التحديد مع بداية الاستعمار الغربي للمنطقة العربية. ضمن هذا الإطار، ولجملة من الشروط السياسية الاجتماعية الموضوعية، لعبت سوريا دوراً مركزياً في خلق مناخ خصب هياً لإنعاش الحوار القومي العربي. فمنذ الانتداب الفرنسي، وحتى يومنا الراهن، سيطر موضوع القومية العربية على المشهد الفكري السياسي، وخضع للمناقشة والجدل من قبل النخبة السياسية في دمشق. بيد أن «قضية لواء الإسكندرونة» وفقدانه لصالح تركيا، والتي كانت بمنزلة تحدّد حقيقي للواقع السياسي في المنطقة، كانت قد استبعدت، أو بكلمة أدق استؤصلت، من المشهد السياسي بكل تجلياته، وذلك لأسباب كثيرة لم يكن أقلها أن تأويل التاريخ هو أيضاً في جوهره تأويل وترجمة للحاضر.^٢

١ معهد الدراسات السياسية والتاريخية المعاصرة للشرق الأوسط الحديث في جامعة إيرلانغن، ألمانيا.
٢ تمّ احتلال لواء الإسكندرونة في ٥ تمّوز ١٩٣٨، وأعلن عن ضمّه رسمياً إلى تركيا في ٢٣ حزيران ١٩٣٩.
راجع دلال أرسوزي - الأمير، ٢٠٠٢ (ألماني).

لقد تمّ الطعن في «الهوية العربية» للواء الإسكندرونة لمصلحة اعتبارين: الأول وفقاً للمطالب التي تقدّمت بها تركيا بشأنه، والتي استندت إلى أن هناك أقلية تركية كبيرة كانت تقيم فيه، أمّا الثاني فهو مصالح فرنسا السياسيّة في المنطقة. في ظلّ هذه الظروف فإنّ مفهوم «القوميّة العربيّة»، الذي شكّلت إرهاباته الأولى في اللواء مع نهاية القرن التاسع عشر، وأخذ في تطوّره بعداً جديداً أثناء ثورة أنطاكية ضد الاستعمارين العثمانيّ والفرنسيّ ١٩١٨-١٩٢٦، استخدمته على أرض الواقع الحركة القوميّة العربيّة خلال «أزمة الإسكندرونة» ١٩٣٦-١٩٣٨، كأداة لتحدّي الخصوم على اختلافهم، سواء أكانوا أتراكاً أم فرنسيّين أم قوى عربية أخرى تردّدت في مواقفها السياسيّة حول «عروبة اللواء».

يحاول هذا البحث إبراز الجوانب التي ميّزت الحركة القوميّة العربيّة في لواء الإسكندرونة عن غيرها من الحركات و/أو القوى السياسيّة الأخرى، ومن ثمّ دراسة تطوّرها وتحديد علاقتها ذات المستويات المختلفة بالقوى المذكورة. وفي هذا السياق، سوف يجري تحليل طرائق العمل السياسيّ التي اعتمدها الحركة أثناء «أزمة الإسكندرونة» من جانب، ومن جانب آخر تقييم الدور السياسيّ والفكريّ الذي لعبه زكي الأرسوزي باعتباره - وعلى المستويين النظريّ والعملّيّ - الممثل الرئيس للقوميّة العربيّة في اللواء. في إطار ذلك سوف يتمّ إلقاء الضوء بداية على الظروف الاجتماعيّة والسياسيّة التي سادت في لواء الإسكندرونة إبّان الحكم العثمانيّ، لفهم الأسباب التي أدت لانطلاق ثورات الشمال السوري من أنطاكية، ومن ثمّ سيجري تتبّع مختلف التطوّرات التي رافقت ذلك، بغية إدراك الدور الذي لعبته أنطاكية في تاريخ سوريا، إضافة إلى المساهمة التي قامت بها هذه المدينة في تطوّر القوميّة العربيّة كحركة وكمفهوم على حدّ سواء.

الفصل الأوّل: لواء الإسكندرونة - موقعه الجغرافيّ وبنّيته الاجتماعيّة الاقتصاديّة

١- شخّة تاريخيّة

يقع لواء الإسكندرونة إلى الشمال الغربيّ من حلب شمال اللاذقية، وتبلغ مساحته ٤٨٠٥ كم٢. كانت هذه المنطقة تعتبر من أهم مناطق بلاد الشام من وجهة نظر

استراتيجية وعسكرية. تحيط جبال طوروس التي تشكل حدوداً طبيعية بين سوريا والأناضول الجزء الأكبر من كيليكية ولواء الإسكندرونة من الشمال الغربي، في حين تحدّ هذا الجزء جبال الأمانوس (اللكام) من الجنوب الشرقي. تتميز تضاريس هذه الرقعة الجغرافية بسفوح جبلية وعرة المسالك تمتدّ عبر مئات من الكيلومترات طولاً وعرضاً، الأمر الذي أتاح للغزاة الذين استطاعوا احتلالها والسيطرة عليها، أن يسيطروا على المناطق المجاورة جميعها. تشمل هذه المنطقة كذلك مقاطع ساحلية طويلة فيها الكثير من الرؤوس والخلجان الطبيعية، ومن بينها خليج الإسكندرونة الذي كان يعتبر من أهم المرفأء شرقي البحر المتوسط، وهو تميّز بمياه عميقة ورياح قليلة نتيجة الجبال العالية المحيطة به. كان خليج الإسكندرونة في العهد العباسي المرفأ الوحيد لتجارة العراق وفارس والهند. وقد حافظ على مكانته التجارية هذه حتى افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩. كذلك فقد منحه موقعه المتميّز قبالة جزيرة قبرص وقناة السويس أيضاً أهمية خاصة.^٣

الإسكندرونة وأنطاكية أشهر مدينتين في لواء الإسكندرونة. تقع مدينة الإسكندرونة على الشاطئ الجنوبي للخليج الذي يحمل اسمها. أما أنطاكية فتقع في وادي العاصي بين السويدية في الغرب وبحيرة العمق في الشمال وجبل القصير في الشرق.^٤ يعود اسم أنطاكية إلى أنطيوخوس أحد القادة الذين عملوا تحت إمرة الإسكندر المقدوني. وكان اسمها قبل دخول اليونانيين إليها القريتين «الحيين». وعندما دخلها اليونانيون قادمين من البحر بنوا فيها حياً سكنياً ثالثاً. وقد أمر سلوقوس الأول نيكاتور في عام ٣٠٠ ق.م. ببناء سور ضمّ أحياء المدينة الثلاثة داخله، وأمر بإعطاء المدينة اسم «أنطيوخيا» تكريماً لذكرى والده أنطيوخوس، وجعلها عاصمة ملكه.^٥ أصبحت أنطاكية في ما بعد مركزاً للدعوة المسيحية في العهد التبشيري، وكان لسكانها الحق في مشاركة المطارنة بانتخاب البطاركة في الاجتماعات الكنسية المقدسة، وما

٣ الزرقة ١٩٦٧، ص ١٥.

٤ الكيالي ١٩٥٨-١٩٦٠، مجلد ٤، ص ٣٩٩.

٥ أحمد ١٩٨١، ص ٢٥.

٦ Der Kleine 1979, p. 386

يزال حتى اليوم بطريك سوريا للطوائف المسيحية كلها يحمل لقب «بطريك أنطاكية وسائر المشرق». لقد كان لأنطاكية مكانتها المميزة حتى في عصر البيزنطيين (٣٩٢-٦٣٤ م)، وبعده في العصور الإسلامية (منذ عام ٦٣٤ م)، حيث جعلها الأمويون مركزاً لتجنيد جيوشهم وقاعدة للنزاعات العسكرية ومركزاً للعلوم والفلسفة والفن. أما العباسيون فقد أعطوا أنطاكية صفة «العواصم»، قبل أن تفقد أهميتها الاقتصادية والثقافية بسبب القتال الدائم مع البيزنطيين. في عهد المماليك هوت المدينة وأضحت إيالة صغيرة تابعة لحلب، وتراجع حالها أكثر في العهد العثماني، ما أدى لتناقص عدد سكانها مع مرور الأيام، حتى أنه لم يكن يتجاوز عشرة الآلاف في عام ١٨٥٣، كان ثلثهم آنذاك من المسيحيين. بعد ذلك ازداد عدد سكانها حتى بلغ الخمسة والعشرين ألفاً في عام ١٩١٥، بينما كان عدد سكان مدينة الإسكندرونة في العام نفسه لا يتجاوز عشرة الآلاف.^٧

في أواخر القرن السادس عشر، وبعد أن أدخلت الدولة العثمانية نظام الولايات في إدارتها، أصبحت الإسكندرونة مع عدة أفضية مجاورة - ومنها قضاء أنطاكية - مركز قضاء تابعاً لمركز ولاية حلب،^٨ حيث كانت الدولة العثمانية وسّعت رقعتها بالسيطرة على كامل بلاد الشام منذ عام ١٥١٦. وحينما أعيد تنظيم الولايات في عام ١٨٦٤، وخلال الإصلاح الإداري الذي جرى في ١٨٧٠-١٨٨٠، بقيت منطقة الإسكندرونة تابعة لولاية حلب. لم يكن هناك طيلة الحكم العثماني ١٥١٦-١٩١٨ وحدة إدارية إقليمية مستقلة في هذه المنطقة.^٩ في عام ١٩١٦، و بحسب اتفاقية سايكس - بيكو، تمّ ضمّ منطقة الإسكندرونة إلى المنطقة الزرقاء (وهي المنطقة التي

٧ ورد ١٩٥٦، ص ٦١-١٦٢؛ كوثراني ١٩٨٠، ص ٢٠. عرف عن السلطان العثماني سليم الأول الملقب بالمفترس «ياووز» أنه أثار حرباً على المسيحيين في أنطاكية قضت على أربعين ألفاً منهم، وأن من بقي منهم غادر أنطاكية إلى بعض المدن والقرى المجاورة، ومنها الصورية وجنيدو، ملتجئين الأمان في ظلّ أمير أو إقطاعي عاشوا في كنفه. وبسبب ما لحق بأهلها من العثمانيين دخلها إبراهيم باشا دون مقاومة. وقد أراد أن يجعل منها عاصمة سورية. ورد ١٩٥٦، ص ١٥٧-١٥٩.

٨ الحكيم ١٩٨٦، ص ٥٣.

٩ الكيالي ١٩٥٨-١٩٦٠، مجلد ٤، ص ٤١٣.

كانت تعتبر تابعة لسورية وفق الاتفاقية).^{١٠} في ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٨ أمر غورو بإحداث وحدة إدارية جديدة (سنجق الإسكندرونة) تابعة للمنطقة العربية الغربية التي تحتلها فرنسا.^{١١} ومع توقيع معاهدة الصلح مع الدولة العثمانية (معاهدة سيفر Sévres) في آب ١٩٢٠، اعترفت الدولة العثمانية بلواء الإسكندرونة وكيليكية كمنطقتين عربيتين منفصلتين عن الدولة العثمانية،^{١٢} وأصبحت الإسكندرونة مركزاً لحكومة اللواء ومقرّاً لمندوب المفوض السامي. بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٢٠ تمّ تفويض فرنسا لممارسة سلطة الانتداب على لبنان وسوريا بما فيها لواء الإسكندرونة.^{١٣} وتمّ التصديق على الانتداب في جلسة عقدتها عصبة الأمم بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٢ في لندن، حدّدت بموجبها واجبات سلطة الانتداب، ومن أهمها قيادة الدول الخاضعة للانتداب إلى الاستقلال، والحوول دون فقدان أيّ جزء من أراضيها.^{١٤} بالإضافة إلى ذلك فقد حدّد البند الثاني من المادة ٢٧ من اتفاقية الانتداب الحدود السورية بشكل يتلاءم مع مسار الحدود المثبت في اتفاقية سايكس-بيكو.^{١٥}

تمّ إلغاء استقلالية المنطقة الغربية في آب ١٩٢٠، وفي العام نفسه أُسّست الوحدات الأربع التالية (دولة لبنان الكبير État de Grand Liban، وحكومة دمشق Gouvernement de Damas، وحكومة حلب Gouvernement d'Alep وبلاد العلويين Territoire des Alaouites وفق معايير عرقية طائفية ظهرت واضحة في التوزع الجغرافي للسكان.^{١٦} بقي لواء الإسكندرونة تابعاً لدولة حلب الصغيرة. في أيلول ١٩٢١ اقتطعت مناطق جسر الشغور وحارم وكتسبا والباير والبسيط، وأُلحقت

١٠ قرقوط ١٩٧٧، ص ١٥٧.

١١ الكيالي ١٩٥٨-١٩٦٠، مجلد ٤، ص ٤٠٧. أصر مؤيدو الحركة العربية في منطقة الإسكندرونة على استخدام تسمية «لواء الإسكندرونة» بدلاً من «سنجق الإسكندرونة» تأكيداً لعروبة اللواء. وبعد ذلك أدخل هذا الاستخدام على المستوى السوري الرسمي.

١٢ خدوري ١٩٥٣، ص ٥.

١٣ Orient Nachrichten für Wirtschaft Technik und Kultur, den 30.12.36.

١٤ Frauendienst 1938, p. 392.

١٥ وزارة الخارجية الألمانية، بون، القسم السياسي، قسم XII تركيا: ترسيم الحدود بين تركيا وسوريا، (R 105156).

١٦ Mejercher 1991, p. 444.

«لأسباب اقتصادية» بدولتي حلب واللاذقية، رغم عدم مرور أكثر من عام على إلحاقها باللواء. ١٧ هذه التغييرات تمت في الواقع على حساب العرب، فقد ارتفعت نسبة الأتراك في اللواء حيث كان سكان المناطق التي عزلت عنه في غالبيتهم من العرب.

ما لبثت فرنسا بعد التغييرات المشار إليها أن عقدت سلسلة من الاتفاقات مع تركيا، كانت بدايتها مع زيارة فرانكلان بويون إلى تركيا، وانتهت بعد سلسلة من المفاوضات بـ «اتفاقية أنقرة الأولى» في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١، والتي أنهت العداوات التي كانت قائمة بين البلدين. مع تنفيذ هذه الاتفاقية تخلت فرنسا عن ١٨,٠٠٠ كم^٢ من الأراضي السورية لصالح تركيا. كتب خدوري أن المادة الثامنة للاتفاقية أزاحت الحدود بين تركيا وسوريا نحو الجنوب، وأصبحت هذه الحدود تسير وفق خط يبدأ على خليج الإسكندرونة في مكان يقع جنوب ضاحية باياس - كان سيحدّد لاحقاً - ويمتدّ شرقاً إلى ميدان إكبس. يسير هذا الخطّ أولاً نحو الشرق ثم يتجه جنوباً بحيث تبقى مدينة كليس والخطّ الحديديّ - أي خطّ بغداد - ضمن الأراضي التركية؛ ثم يمتدّ شرقاً حتى يتّصل بدجلة عند جزيرة ابن عمر.^{١٨} إضافة إلى ذلك فقد نصّت المادة السابعة من الاتفاقية على أن يتألّف «نظام إداري خاص» في لواء الإسكندرونة، وهذا ما سبّب إضعاف علاقات اللواء مع حلب. قام حاكم حلب، بموجب قرار خاص، بنقل غالبية المكاتب التي كانت تابعة لرئيس وزراء حلب، إلى لواء الإسكندرونة.^{١٩} لقد دعمت هذه الاتفاقية شأن المجموعة التركية في اللواء على حساب المجموعة العربية، إذ منحت السكان الأتراك جميع التسهيلات في المجالين الإداري والثقافي. صادق مؤتمر السلام الذي عقد في لوزان Lausanne على هذه الاتفاقية بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٣، واعتبرها الأساس القانوني الوحيد لترسيم الحدود السورية-التركية. قامت فرنسا من ناحية بخلق هذا الوضع السياسي الخاص في لواء الإسكندرونة بغية اكتساب ودّ تركيا والتعاون معها في شرقي البحر المتوسط، ومن ناحية أخرى بتطبيق سياستها القائمة على مبدأ (فرّق تسد) من خلال تقويتها ودعمها للأقلية التركية

١٧ أليشان ١٩٧٠، ص ٢٤.

١٨ خدوري ١٩٥٣، ص ٧.

١٩ بايراميان ١٩٧٠، ص ٢٨؛ الكيالي ١٩٥٨-١٩٦٠، مجلد ٤، ص ٤٠٠.

الكبيرة على حساب الأغلبية العربية في اللواء. ولم تكن فرنسا لتري، في نطاق سياستها القائمة على تقسيم البلاد السورية إلى سلسلة من المناطق الصغيرة ومنحها حقوقاً خاصة، أيّ مُسوِّغ لتحويل لواء الإسكندرونة إلى دولة صغيرة مستقلة، كما فعلت بدولتي الدروز والعلويين؛ فقد كان الأتراك في اللواء جميعاً من السنّة، أمّا العرب فكان منهم من ينتمي إلى المذهب السنّي وآخرون إلى الديانة المسيحية، ولكن كان معظمهم من العلويين. لقد سعت فرنسا من وراء «النظام الإداري الخاص» إلى إرضاء تركيا بعدم ربط اللواء بشكل كامل مع سوريا، وبالتالي إضعاف ارتباط الساحل السوري بالداخل. وقد تمثلت إحدى النتائج الهامة لهذه الاتفاقية، بأن تركيا أصبحت قادرة على التدخل في شؤون لواء الإسكندرونة والتقدم بمطالب أخرى، إلى أن استطاعت في النهاية ضمّه إليها في ٢٣ حزيران عام ١٩٣٩.

في العشرين من آذار سنة ١٩٣٠ صدر دستور لواء الإسكندرونة بهدف إعطاء «النظام الإداري الخاص» صبغةً شرعيةً.^{٢٠} كما جمعت كلُّ التدابير والترتيبات المتخذة بخصوص الوضع الحكوميّ في لواء الإسكندرونة بتاريخ ١٤ أيار ١٩٣٠ ضمن نظام أساسيّ أطلق عليه اسم «القانون الأساسيّ لسنجق الإسكندرونة».^{٢١} وبهذا تمّ تثبيت «النظام الإداري الخاص» للواء الإسكندرونة. كان على لجنة الانتداب أن تسهر على تطبيق الميزات المتعلقة بالمجموعة التركية.^{٢٢} وفي ٢٩ أيار ١٩٣٧ صادقت عصبة الأمم على المشروعين اللذين قدّمتهما لجنة عصبة الأمم حول «دستور السنجق» و«القانون الأساسيّ للسنجق»، وطبقاً لهذا الدستور و/أو القانون اعتبر لواء الإسكندرونة «منطقة مميزة» لها استقلالها الكامل في جميع الشؤون الداخلية، بينما تبقى سوريا مسؤولة عن الشؤون الخارجية، إضافة إلى أنّها ترتبط باللواء من خلال وحدة جمركية ونقدية. تمّ الاتفاق على أن هذا الدستور يصبح قيد التنفيذ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٧.^{٢٣}

٢٠ البيطار ١٩٩٧، ص ٣٦.

٢١ وزارة الخارجية الألمانية، بون، القسم السياسي، قسم XII تركيا: ترسيم الحدود بين تركيا وسوريا، (R 105156).

٢٢ وزارة الخارجية الألمانية، بون، القسم السياسي، قسم XII تركيا: ترسيم الحدود بين تركيا وسوريا، (R 105156).

٢٣ وزارة الخارجية الألمانية، بون، القسم السياسي، قسم VII سوريا، (R 104793)، جنيف، ٢١/٥/١٩٣٧.

٢ - البنية الاجتماعية الاقتصادية

ظهر في بلاد الشام، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ما يسمّى نظام الملكيات الكبيرة التي كانت تؤجّر للفلاحين. كان الملاكون الكبار يشكّلون أعلى الطبقات الاجتماعية، ويعيشون غالباً في المدن. أمّا خريجو المدارس الأجنبية والعثمانية الذين انضموا في معظمهم إلى طبقة «الأفندية»، فقد شكّلوا نخبة إدارية ومهنية جديدة كانت تؤيد نظام الملكية الكبيرة القائم في البلاد.^{٢٤} كان سكان الريف في غالبيتهم عبارة عن فلاحين صغار لا يملكون شيئاً.^{٢٥} وكثيراً ما كانت «جندرها السلطان» تُضطرّ إلى التدخل لقمع الثورات العفوية اليائسة للفلاحين المغلوبين على أمرهم، والتي كانت تشتعل بين الفينة والأخرى.^{٢٦} كانت الفئة الحاكمة تتألف من الأتراك أو من القوميات الأخرى غير العربية، وقد حرصت على تثبيت سيطرتها بإذكاء الفتن بين الإثنيات والطوائف المختلفة.^{٢٧} وقد كان الانتماء الطائفي من أهم الروابط، ما أدى إلى عدم قيام أبناء الطائفة الواحدة ضد الملاكين الكبار الذين كانوا غالباً ينتمون إلى الطائفة نفسها.^{٢٨} أمّا في حال انتماء الطبقات الاجتماعية المختلفة إلى ديانات مختلفة، فإن النزاعات الاجتماعية سرعان ما كانت تتحوّل إلى صراعات دينية. كان وضع الفرد في الدولة العثمانية مرتبطاً إلى حدّ كبير بعقيدته الدينية، ولم يكن إلا للمسيحيين واليهود وضع قانوني يحمي وجودهم كأقليات دينية في الدولة العثمانية. أمّا الشيعة فلم يكن هناك أيّ وضع قانوني يحميهم.^{٢٩} لم يكن يحق للعلويين مثلاً تبوّء أيّ منصب وزاري، وكان موظفو الحكومة والدوائر الرسمية في المدن يعاملونهم بكلّ ازدراء. كانوا يعيشون بشكل أساسي في جبال العلويين الممتدة من جبال الإسكندرونة في الشمال إلى جبال لبنان في الجنوب، تحوطهم

٢٤ قرقوط ١٩٧٧، ص ٩.

Melzer 1978, p. 25ff ٢٥.

Rathmann 1960, p. 16 ٢٦.

Melzer 1978, p. 27 ٢٧.

٢٨ قرقوط ١٩٧٧، ص ٩.

٢٩ وفقاً لما كتبه يوسف الحكيم فقد كان للمذهب الجعفريّ (التاولة) في الدولة العثمانية المنزلة الثانية، ثم يأتي الإسماعيليون، بينما كان الدرّوز والعلويّون غير منظور إليهم كمسلمين. الحكيم، ١٩٩١، مجلد ١، ص ٦٩.

مدن يقطنها مسلمون سنّة ومسيحيّون. وبذلك كانوا مضطّرين إلى رهن أراضيهم لدى سكّان المدن حتّى يستطيعوا دفع الضرائب ويضمنوا حمايتهم. كان كلّ من يثور أو يتمرد على النظام يجد نفسه مضطراً للهروب إلى الجبال بحثاً عن ملاذ له بين إخوانه في العقيدة. وقد كانت الدولة العثمانية تقوم بإجراءات عقابية يجري خلالها إعدام الكثيرين، وطالما دمّرت قرى بكاملها كان يقطنها العلويون.^{٣٠}

إضافة لما ذكر كان للواء الإسكندرونة تركيبة اجتماعية خاصة حيث كان سكّان اللواء خليطاً من العرب والأتراك والأرمن، ناهيك بالمجموعات المختلفة الأخرى كالأكراد والشركس.^{٣١} حاول السلطان سليم في القرن السادس عشر، لأسباب سياسية واقتصادية، أن يزيد من قوّة العنصر التركيّ في منطقة الإسكندرونة، بجلب عدد من الأسر التركية إليه. وقد استقرّ هؤلاء في بعض البلدات والقرى حول أنطاكية وفي مناطق أخرى من اللواء، وأعطوا هذه الأماكن أسماء تركية عوضاً عن أسمائها العربية.^{٣٢} كتب الأرسوزي عن الاستيطان الأوّل للعائلات التركية وما جرى بعد ذلك من إبعاد العلويين إلى الأطراف، ما يلي:

«أطلعت على وثيقة تاريخية للشيخ أحمد القصيريّ ترجع إلى عهد الفتح العثمانيّ للمنطقة. يقول واضع الوثيقة إنّ السلطان ياوز سليم كان قد ترك سبع أسر تركية في مدينة أنطاكية لتكون مستنداً للحكم العثمانيّ فيها. وأصبحت هذه الأسر مركزاً لاستقطاب المسلمين السنيّين من أتراك وغير أتراك ونواة

٣٠ الحكيم ١٩٩١، مجلّد ١، ص ٦٩. بلغ عدد العلويين أو النصيرية في سورية حوالي ١٢٪ من مجموع السكان. وتعود جذور هذه الطائفة المذهبية إلى القرن التاسع الميلادي حين انفصلوا عن الشيعة الإمامية. وتختلط في تعاليم المذهب العلوي الذي يعود إلى الفقيه الشيعي محمد بن نصير (توفي ٨٨٠م)، عناصر مانوية ومسيحية على قاعدة من التأويل الإسماعيلي. ويعتقد العلويون، كالمسيحيين، بتجلي الذات الإلهية، كما أن لموضوع التناسخ في تعاليمهم دوراً كبيراً. وقاعدتهم الأساسية في المجتمعات الزراعية، حيث من المتفق عليه أن النصيرية من أفقر الطوائف في سورية. الحكيم ١٩٩١، مجلّد ١، ص ٦٩؛ Melzer 1978, p.39، وكتبت جريدة العروبة في كثير من أعدادها حول وضع العلويين في لواء الإسكندرونة أثناء الحكم العثمانيّ. راجع العروبة، أنطاكية، ١٩٣٨/١/٢٢؛ ١٩٣٨/١/٢٤؛ ١٩٣٨/١/٢٦؛ ١٩٣٨/١/٢٨؛ ١٩٣٨/١/٣٠؛ ١٩٣٨/٢/٢ الخ.

٣١ الحكيم ١٩٨٣، مجلّد ٤، ص ١٦٤.

٣٢ الكيالي ١٩٥٨-١٩٦٠، مجلّد ٤، ص ٤١٣؛ ورد ١٩٥٦، ص ١٨٩؛ القبس، دمشق، ١٩٣٦/٨/١٩؛ كوثراني ١٩٨٨، ص ١٠٤.

للاستتراك. وكان أهل المنطقة، مدينة وبراً، مسلمين علويين، مما كان يجعل الانصهار بينهم بالنسبة لذلك الظرف التاريخي أمراً مستحيلاً. وذلك ما كان يجعل العرب السنّيين الوافدين من الجوار يقيمون، بتأثير المذهب والسلطان، بين ظهري الأتراك أبناء مذهبهم فيزيدونهم قوة وعدداً. وكلّما كان يزداد عدد الأتراك بالموظفين الموفدين من تركيا وبالقادمين العرب من البلاد المجاور، كان الضغط من القلب يشتدّ على العلويين العرب فيدفع بهم إلى الأطراف»^{٣٣}

وهناك أيضاً حالات تثبت أنّ بعض المسيحيين وبعض الشيعة اعتنقوا الإسلام السنّي، وانخرطوا في المجموعات السكّانية السنّية، العربيّة منها و التركيّة، نتيجة ملاحظتهم أو للتخلّص من التعامل السيئ معهم. ويروي فيرنر آرنولد أنّ سكّان بلدة جنديلي قدموا من المناطق السوريّة الأخرى، وكانوا إسماعيليين أساساً، ولكنهم غيروا مذهبهم وانتموا إلى المذهب السنّي بعد وصولهم إلى جنديلي أثناء الحكم العثماني^{٣٤}.

بلغ عدد سكّان اللواء في بداية القرن العشرين ١٢٥٠٤٢. وازداد هذا العدد حتّى بلغ حوالي ٢٤٠٠٠٠ في عام ١٩٣٦، كان منهم ٤٩٪ عرباً (أي بحدود ١١٧٦٠٠، ثلثاهم من العلويين وحوالي ٢٠٠٠٠ من المسيحيين الأرثوذكسيين والباقي من السنّة). كان الأتراك يشكّلون ٢٣٪ (٥٥٠٠٠)، والأرمن ١٨٪ (٤٣٠٠٠)، والتركمانيون ٨٪ (٢٠٠٠٠)، أما الـ ٢٪ المتبقية فكانت تمثل أقليّات أخرى^{٣٥}. أما في ما يخصّ عمليّة الفصل بين المجموعات المختلفة أو تجميعها (الأتراك والتركمانيون)، فقد بدأت في منتصف ثلاثينيات القرن الماضي حينما ظهرت «مشكلة الإسكندرونة»، وذلك من

٣٣ الأرسوزي ١٩٦١، ص ٢٠.

٣٤ Arnold 1998, p. 338.

٣٥ وزارة الشؤون الخارجية الفرنسيّة/نانت، تقرير إلى مجلس الأمة حول الوضع في سوريا ولبنان ١٩٢١-١٩٣٦.

٣٦ بايراميان ١٩٧٠، ص ٢٣. بناء على مصادر أخرى فقد بلغ عدد السكّان في عام ١٩٣٦، ١٩٠٨٠، ٢١٩٠٨٠ نسمة. وتوزع المجموعات السكّانية على الشكل التالي: الأتراك ٨٥٢٤٢ (٣٨,٩٪)، العرب العلويون ٦٢٠٦٢ (٢٨٪)، العرب السنّة ٢٢٤٦١ (١٠٪)، العرب المسيحيون ١٨٠٥١ (٨,١٦٪)، الأرمن ٢٤٩١٩ (١١,٣٦٪). ومجموعات أخرى (٣٪). وزارة الشؤون الخارجية الفرنسيّة/ نانت، تقرير إلى مجلس الأمة حول الوضع في سوريا ولبنان ١٩٢١-١٩٣٦. لقد تمّ تسجيل المجموعات السكّانية في إحصائيات العشرينيات والثلاثينيات وفق معايير إثنية، على سبيل المثال: أتراك سنة، أرمن كاثوليك الخ... على خلاف المجموعات العربيّة التي كانت تُصنّف وتُسجّل وفق مذاهبها، مثلاً: العلويون والسنّة والمسيحيون.

أجل التركيز على الأغلبية أو الأقلية لكل مجموعة من المجموعات. وهذا ما انطبق أيضاً على المجموعات العربية (العلويون والسنة والمسيحيون) الذين كان يُنظر إليهم كمجموعات طائفية مختلفة لا كمجموعة قومية واحدة.

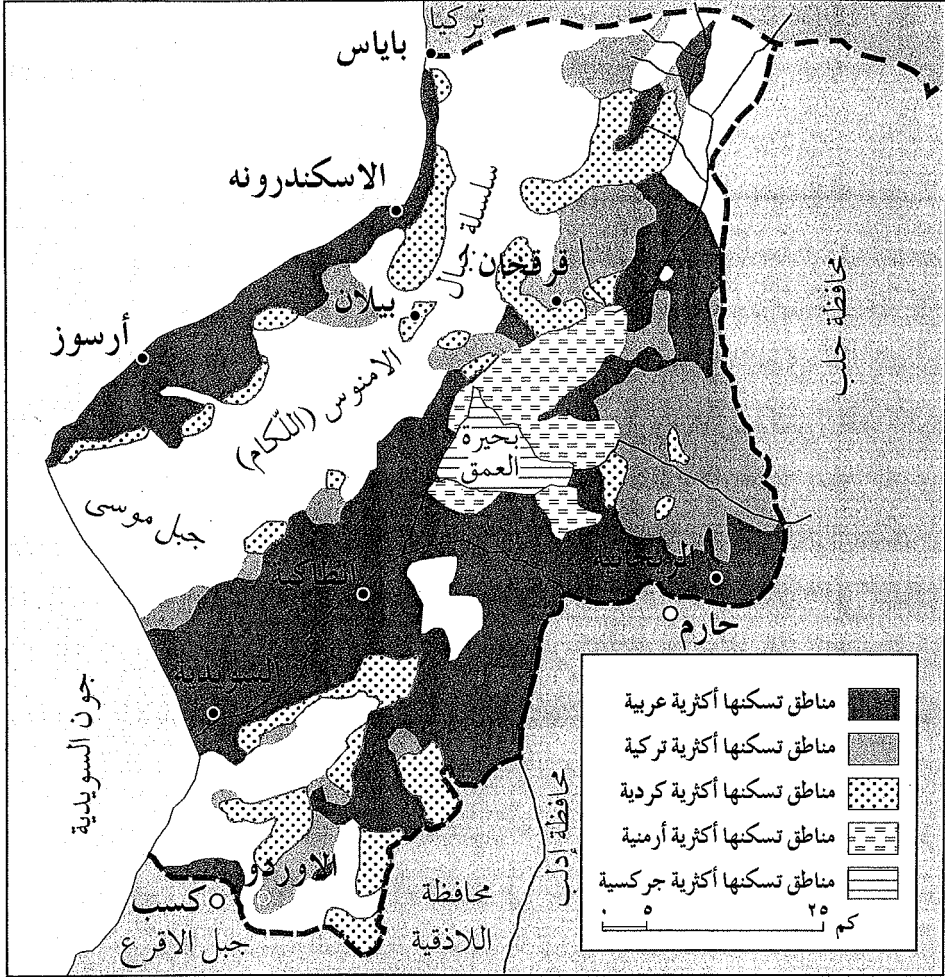
لم يكن التوزيع الجغرافي لهذه المجموعات متساوياً.^{٣٧} كانت نسبة السكان الأتراك في مدينة أنطاكية لا تتجاوز الـ ٤٠٪، بينما كانت نسبة العرب ٥٠٪ والأرمن ١٠٪. أما في ريف أنطاكية ومحيطها فقد كانت هناك أغلبية واضحة من السكان العرب؛ إذ كانوا يشكلون في هذه المناطق ما يربو على ٧٠٪ (معظمهم من العلويين). في مدينة الإسكندرونة كان العرب يشكلون أيضاً أكثر من ٧٠٪ من السكان، وأكثر من ٨٠٪ في الريحانية و ٩٠٪ في السويدية. كان العرب السنة يعيشون بشكل عام في الشرق والجنوب الشرقي من أنطاكية، وكذلك في قرى القصير والعمق. أما العرب المسيحيون، وكان حوالي ٩٠٪ منهم ينتمون إلى مذهب الروم الأرثوذكس، فقد كانوا بغالبيتهم يسكنون مدينتي أنطاكية والإسكندرونة، إضافة لذلك كان هناك بعض القرى في القصير والسويدية لا يسكنها إلا المسيحيون. بالنسبة إلى الأرمن فقد كانوا يشكلون حوالي ٩٠٪ من سكان قرى جبل موسى وبعض قرى بيلان وقرق خان.^{٣٨} في منطقة الحريرة كانت هناك تسع عشرة قرية سكّانها قاطبة من العرب العلويين الذين كانوا أيضاً يشكلون غالبية سكان وادي العاصي، والذي يمتد بين أنطاكية والسويدية إلى البحر المتوسط. كان أكثرهم يعملون كفلاحين لدى الأغوات والبكوات الذين كانوا يقيمون في أنطاكية.^{٣٩} أما الأتراك فقد كانوا يشكلون ٧٥٪ من سكان الأوردو و ٢٥٪ من سكان القصير.^{٤٠} لقد كان وضع الفلاحين في منطقة الإسكندرونة، بسبب قربهم الجغرافي من مركز السلطة العثمانية، وبسبب التقسيم الآنف الذكر لمجموعات عرقية وطائفية وجغرافية واجتماعية، أسوأ بكثير مما كانت عليه الحال في مناطق سورية أخرى. وقد كتب الأرسوزي مارآه بنفسه سنة ١٩٢٥ أثناء عمله كمدير لناحية أرسوز:

٣٧ أنظر الخارطة عن التوزع السكاني، عن كتاب الباحثة ٢٠٠٣.

٣٨ الزرقة ١٩٩٣، مجلد ١، ص ٢٤٤، ومجلد ٢، ص ٧٧.

٣٩ القبس، دمشق، ١٩٣٦/٨/١٩.

٤٠ الزرقة ١٩٩٣، مجلد ١، ص ٢٤٤.



عناصر السكان في لواء اسكندرونه
(الاستعانة بالزرقة ١٩٩٣)

«كان ملائكو الناحية، إما أغوات أتراك من أصل تركي وإما خواجهات من أصل يوناني. ومن الظريف أن معاملة كل من الطرفين للفلاحين تختلف عن أختها: كان الخواجهات مُرابين، يلجؤون إلى الحيل القانونية في ابتزاز أموال الفلاحين. (...) وأما الأغوات الأتراك، فكانوا يسلكون مسلك العنف والقوة، بحكم طبيعة طبقتهم الاجتماعية. وكمثال على أساليبهم أنهم كانوا يثيرون الفتن بين الأقارب والجيران (...). ويتآمر الآغا مع أبناء جلدته من الموظفين، على نهب القرية من الفلاحين البسطاء واقتسامها مع أتراه. وهكذا أصبح معظم الريف العربي، في أيدي الأتراك، أحفاد الدولة العثمانية.»^{٤١}

كان العلويون الذين يشكّلون القسم الأكبر من السكّان العرب، يقومون بالأعمال الزراعية في أملاك كبار الملاكين الأتراك أو العرب السّنة الذين كانوا يتكلمون التركية إلى جانب العربية ويتعاطفون مع الأتراك إخوانهم في «الانتماء المذهبي والطبقي»؛ وهذا ما أدّى إلى تجانس نسبي في هذه المجموعة. لم يكن إلاّ القليل من العلويين يمتلك أرضاً زراعية خاصة به، وهؤلاء القلة كانوا يمثلون أعيان قراهم. أما سكّان المدن العرب من المسيحيين فقد كانوا أصحاب مخازن صغيرة أو ممّن يعملون في بعض الحرف ذات الدخل المنخفض كالحداذة والغزل والنسيج وأفران الخبز وما شابه. وقليل منهم كان ذا مال وثروة، وكانوا بدورهم أعيان فئتهم في المدن. في حين أن قلة قليلة من العرب بشكل عام استطاعت أن تدخل في سلك الوظائف الحكومية.^{٤٢}

الفصل الثاني: ثورة أنطاكية ضد الاحتلال العثماني والفرنسي ١٩١٨ - ١٩٢٦

١ - جذور القومية العربية وتطورها

تعود جذور القومية العربية في لواء الإسكندرونة، كما هي الحال في كامل سوريا، إلى القرن التاسع عشر. وقد كانت الانتماءات والولاءات القومية عديمة القيمة

٤١ الأرسوزي ١٩٧٢-١٩٧٦، مجلد ٣، ص ٤٧٢.

٤٢ الزرقة ١٩٩٣، مجلد ٢، ص ٥٢.

حتى منتصف ذلك القرن، حيث كان جميع السكان المقيمين ضمن حدود الدولة العثمانية أتباعاً للسلطان، ولم يكن أحد يعتبر نفسه سورياً أو عراقياً أو حتى عربياً، بل كان التمييز على أساس الانتماء الطائفي كالسنة والشيعه والدروز والمسيحيين واليهود، أو الانتماء إلى المدن كالبغداديين (من بغداد) والحلبيين (من حلب) والشاميين (من دمشق) والمصريين (من القاهرة) إلخ...^{٢٤} كان من نتائج عملية علمنة القانون والتربية طيلة القرن التاسع عشر ظهور نخبة جديدة طورت المعارف الاختصاصية والفكر السياسي العلماني لتعطي للدولة العثمانية دفعة جديدة من التطور. بيد أن هذه العلمنة كانت تحتوي، رغم ذلك، على نواة تفكك هذه الدولة، إذ أصبح من الضروري أن يتساوى المسلمون مع غير المسلمين أمام القانون، وهذا بحد ذاته يعني خسارة المسلمين (السنة) لوضعهم القانوني المميز. بذلك فقد ضعفت الشرعية الإسلامية للسلطة السياسية، وأخذ الشعور القومي ينمو ويتطور. كانت مساواة كل أتباع الدولة أمام القانون تهدف إلى ارتباط الفرد بشكل أكبر وأعمق مع الدولة، غير أن هذا الإجراء أدى في الواقع إلى زيادة تماسك الأقليات غير المسلمة، كمجموعات تحاول بناء استقلال ذاتي بتوجهها نحو تنظيم نفسها داخلياً، ومطالبتها الدولة والمجتمع المحيط بها بالمزيد من الحقوق. وهذا ما أعطى الاتجاهات التحررية للقوميّات المختلفة دفعةً جديداً.^{٢٥}

كان أبناء الأسر ذات النفوذ القوي في المدن الكبيرة يدرسون في المدارس المميّزة في استامبول. وكانوا في البداية يعتقدون بإمكانية تعايش تركي - عربي مبني على حق المساواة في ظلّ دولة عثمانية دستورية ليبرالية. وصل أتباع «تركيا الفتاة» إلى الحكم في عام ١٩٠٨، بعد انقلاب أيدهم العرب فيه لأنهم تلقوا وعوداً بالمساواة. ولكن هؤلاء راحوا يميلون مع الوقت نحو رؤية قومية تركية طورانية متعصبة، وقادوا البنية الداخلية للدولة باتجاه مركزي للسلطة، كما راحوا يغالون بقمع مطالب العرب بحياة ثقافية خاصة واستقلال ذاتي سياسي.^{٢٥} وهكذا راح أتباع «تركيا الفتاة» يستبدلون من

Hanna 1965, p. 93 ٤٣

Philipp 1996, p. 214-220 ٤٤

Hartmann 1940 ٤٥

الشخصيات العربية في إدارة الولايات أتراكاً من أتباعهم، ويفرضون استخدام اللغة التركية في المدارس والمحاكم والإدارة. وكان من الطبيعي أن يؤدي هذا الوضع بين العرب إلى اطراد في المشاعر «القومية العربية»^{٤٦}. ومع تراكم الفشل في سياسة الدولة الخارجية أخذت الدوائر السنّية العربية تفقد ثقها وولاءها للدولة العثمانية، وترجع المسؤولية في انهيار الدولة إلى العنصر التركي^{٤٧}. وهكذا ظهر انتشار واسع وتنظيم متنامٍ للطموحات القومية العربية في كلٍّ من دمشق وبيروت وغيرها من مدن «بلاد الشام» بين عامي ١٩٠٩ و١٩١٤، ومنها مدينة أنطاكية. وقد أدى انتشار التيار القومي العربي بين رعايا بطيركية الروم الأرثوذكس إلى انتخاب أول بطيرك عربيٍّ سوريٍّ للكرسي الأنطاكي عام ١٨٩٩، ومن ثمّ إلى تعريب القدّاسات الدينية بكنائسها، فكان هذا، حسب ساطع الحصري، «أول انتصار فعلي للقومية العربية»^{٤٨}.

نشأت في الأعوام القليلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى مجموعة من التنظيمات التي كانت تعمل علانية أو سراً، وكان لها أهداف مختلفة. ولكن غالبيتها كانت تسعى إلى المزيد من الحقوق العربية في دولة عثمانية لامركزية، إلاّ قلة منها كانت تدعو إلى استقلال الولايات العربية، كـ «المنتدى الأدبي» الذي أسس عام ١٩٠٩ في القسطنطينية. كانت لهذا المنتدى فروع في العديد من المدن السورية، كما كان الحال عليه في أنطاكية، وكان يسعى إلى اكتساب تأييد الجماهير الريفية والمدينية. عام ١٩٠٩ شكّل بعض الضباط في القسطنطينية أيضاً «الجمعية القحطانية» التي تحوّلت عام ١٩١٣، عد أن اكتشف أمرها إثر خيانة، إلى جمعية سرّية تحمل اسم «العهد»^{٤٩}. كان جميع أعضائها ضباطاً عرباً ناقلين، ترجع أصولهم على الأغلب إلى بلاد الشام

٤٦ Schölch 1991, p. 365-432.

٤٧ Hartmann 1940, p. 396.

٤٨ الحصري ١٩٨٥، مجلّد ٥، ص ١٢٧.

٤٩ Ratman 1960, p. 133f.

والرافدين. ترأس هذه الجمعية الضابط المصري عزيز علي المصري^{٥٠}. وكان هدفها الحصول على استقلال سياسي ذاتي للولايات العربية في ظل ملكية مزدوجة تركية عربية على نمط الإمبراطورية النمساوية الهنغارية^{٥١}. خلال الحرب العالمية الأولى سعت «جمعية العهد» إلى إسقاط الحكومة العثمانية وإعلان دولة عربية^{٥٢}. وفي عام ١٩٠٩ أعلن بعض الطلاب العرب في باريس إنشاء «الجمعية العربية الفتاة». وقد كان لهذه الجمعية خلايا سرية في كل من دمشق وبيروت وغيرهما من المدن، هدفها استقلال المناطق العربية وقطع العلاقات مع الدولة العثمانية. وعلى عكس ذلك، فقد أعلن بعض الطلاب المسلمين والمسيحيين العرب، في مؤتمر عقد في باريس عام ١٩١٣، عن رغبتهم في الحفاظ على هوية الأمة العربية تحت جناح الدولة العثمانية. غير أنه، وحينما انضمت الدولة العثمانية إلى قوى المحور في الحرب العالمية الأولى، وجدت هذه المجموعات والتنظيمات العربية الصغيرة نفسها أمام وضع جديد. إذ، ومع افتراض خسارة دول المحور للحرب، كان من الممكن تحقيق الاستقلال السياسي العربي^{٥٣}. كان من الطبيعي في هذه الحال الاعتماد على مساعدة القوى الغربية المعادية لقوى المحور. ومع أن خطر الطموحات الإنكليزية والفرنسية في الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية كان واضحاً للعيان، فإن امتداد ساحة القتال في الحرب العالمية الأولى إلى الشرق الأدنى بعث مختلف الآمال والتوقعات لدى هذه المجموعات.

حاولت أسرة الهاشميين الأشراف في الجزيرة العربية أن تتولّى القيادة السياسية عام ١٩١٦ بمساعدة بريطانيا. وكان هدفها المعلن إنشاء دولة عربية مستقلة موحدة،

٥٠. Tibi 1987, p. 97, Schölch 1991, p. 426f. كان عزيز علي المصري عضواً في لجنة تركيا الفتاة للوحدة والتقدم. وكان أحد الضباط الذين قادوا في عام ١٩٠٩ مسيرة الثورة إلى القسطنطينية ضد السلطان عبد الحميد الثاني. كما كان ينتمي إلى الجمعية السرية «القحطانية». وبعد خيبة أمله في «جمعية تركيا الفتاة» أسس جمعية سرية أكثر فاعلية، وأسمها «جمعية العهد». ناضل مع الثورة العربية عام ١٩١٦ ضد العثمانيين وأصبح عام ١٩٣٨ المفوض العام للجيش المصري ليصبح رئيساً للأركان سنة ١٩٣٩. أُحيل إلى التقاعد سنة ١٩٤٠ بناءً على ضغط من الإنكليز الذين خافوا من نشاطاته، Tibi 1987, p. 172.

٥١. Schölch 1991, p. 427.

٥٢. Tibi 1987, p. 97.

٥٣. Schölch 1991, p. 427f.

تضمّ تحت لوائها الهلال الخصب وشبه الجزيرة العربية. وهكذا دخل الجيش العربيّ إلى دمشق تحت قيادة فيصل في الأوّل من تشرين الأوّل عام ١٩١٨. وفي الخامس من تشرين الأوّل أعلن فيصل تشكيل حكومة عربية في دمشق. إلاّ أن المطالب البريطانيّة والفرنسيّة بالسيادة في المنطقة بدّدت كلّ آمال العرب بالاستقلال، وقضت على أحلامهم. فقد وجّه المفوض الفرنسيّ الأعلى في بيروت، في تاريخ ١٧ تمّوز ١٩٢٠، إنذاراً يطلب فيه من فيصل الاعتراف بالانتداب على كامل سوريا، كما تمّ احتلال حلب في ٢٣ تمّوز ١٩٢٠ ودمشق في ٢٥ تمّوز من العام نفسه. هكذا كتب على العرب أن يناضلوا منذ ذلك التاريخ ضدّ قوى انتداب ذات نفوذ قويّ. إلاّ أن نضالهم هذا كان متأثراً إلى حدّ كبير ببنية مجتمعاتهم الاقتصادية والاجتماعيّة. فبينما كانت النزاعات في المدن الكبيرة تدور حول الامتيازات السياسيّة، كانت الجماهير في المناطق النائية وفي الريف تكافح وحيدة ضدّ السلطة العثمانيّة، ومن ثمّ ضدّ سلطة الانتداب الفرنسيّة. وكانت الطبقات المعارضة في المدن المركزيّة الرئيسة تقتصر غالباً على المثقّفين وبعض أفراد العائلات البورجوازية النامية الذين كانوا ينظّمون أنفسهم في جمعيات سرّيّة،^{٥٧} بينما كان العديد من القوميّين ملاكين كباراً يميلون إلى الاعتدال بأرائهم. وبذلك استطاعوا أن يتقلّدوا مناصب رفيعة في الإدارة الفرنسيّة، وينتقلوا إلى الجبهة الأخرى بعد أن ضمنت السلطات الفرنسيّة امتيازاتهم. بالإضافة إلى ذلك لم يكن من الصعب على الفرنسيّين ضمان الهدوء في دمشق على عكس الوضع الذي كان سائداً في مناطق الأطراف، حيث ترك الكثير من القوميّين دمشق-المركز وغيرها من المدن الرئيسة، هرباً من ملاحقات سلطات الانتداب إيّاهم.

Zeitschrift für Völkerrecht, 1940 ٥٤ ، وكيالي ١٩٩٧، ص ٣٣، وآخرون يعطون تاريخ ٣ أو ٤ /

١٩١٨/١٠.

٥٥ الحكيم ١٩٨٢، ص ٣٥.

Zeitschrift für Völkerrecht, 1940 ٥٦.

٥٧ عرفت في دمشق بجمعيّة القبضة الحديديّة وفي حلب بالحزب الحديديّ، Rafeq 1989, p. 440-483.

٢ - مسار ثورة أنطاكية ١٩١٨-١٩٢٦^{٥٨}

كان دخول فيصل إلى دمشق الباعث المباشر لثورة أنطاكية ضد العثمانيين والفرنسيين، دون أن يكون لدمشق في البداية دور قيادي فيها؛ مثلما كانت هذه الثورة، التي اقتصر وجودها حتى خريف عام ١٩١٩ على لواء الإسكندرونة، المحرّض الرئيس لانفجار ثورات الشمال السوري الأخرى، والمنبت الحقيقي لتطورها؛ حيث كان من بين الضباط المحليين والموظفين المدنيين الرفيعين في الحكومة العثمانية بعض العرب الذين ساهموا بإيقاظ المشاعر القومية العربية في لواء الإسكندرونة. كان شكري العسلي واحداً منهم، وقد كان يعمل في أنطاكية إلى أن أعدم بأمر من جمال باشا الكبير عام ١٩١٥.^{٥٩} وفي العام نفسه قام نجيب الأرسوزي^{٦٠} مع الضابط العربي أمين لطفي الحافظ بتأسيس فرع لـ «جمعية العهد» في أنطاكية،^{٦١} وذلك بعد أن كان الحافظ قد رافق الأرسوزي إلى حلب لينضم إلى «جمعية العهد» هناك.^{٦٢} بذلك استطاع نجيب الأرسوزي، بالتعاون مع أمين لطفي الحافظ وبعض الشخصيات القيادية في أنطاكية، تنمية الشعور القومي العربي لدى السكان العرب في المنطقة.^{٦٣} كان معظم أعضاء

٥٨ يختصر كثير من المؤلفين ثورات الشمال السوري على ثورة هنانو (انظر الحاشية ٨٥ حول هنانو)، وبالتالي يهملون كل المجموعات السكانية الأخرى التي شاركت بثورات الشمال السوري التي يطرحونها كـ «ثورة دنيبة سنبة» محضة. بالإضافة إلى ذلك ينظرون إلى الأحداث في البلاد وكأنها صادرة عن المركز ومنتهية في المركز وبذلك يستهان بدور الأطراف في كتابة التاريخ السوري.

٥٩ صمون ١٩٥٦، ص ١٣. أصبح جمال باشا سنة ١٩١٤ قائداً للجيش الرابع وحاكماً عسكرياً لولاية سوريا (العثمانية). بعد فشله في حملة السويس وبانتظار هجوم متوقع للحلفاء على الساحل السوري وبحجة أن الحركة القومية والإصلاحات موجهة ضد «تركيا الفتاة» وهي تضعف الإسلام، أمر جمال باشا باعتقال أكثر من ستين شخصية عربية قيادية. وخلال محاكمتهم استخدمت وثائق مشينة ضدّهم والتي لم تلفها الفصليّات الفرنسية في بيروت ودمشق.

٦٠ نجيب الأرسوزي هو والد زكي الأرسوزي، ولد سنة ١٨٦٨ وعاش في الإسكندرونة قبل أن يزور المدرسة العليا في أضنة وينتهي بعد ذلك دراسة الحقوق. اختبأ في مطلع القرن العشرين في جبال العلويين لأنه طلب إلى المحاكمة من أجل نشاطه ضدّ الدولة العثمانية. الأرسوزي ١٩٧٢-١٩٧٦، مجلد ٦، ص ٤٨٩.

٦١ صمون ١٩٥٦، ص ١٣؛ الزرقا ١٩٩٣، مجلد ٢، ص ٢٠. وتذكر مصادر أخرى «نادي العرب» أو «النادي العربي»؛ فوزي وشمسين ٢٠٠٤، ص ٢٣.

٦٢ الزرقا ١٩٦٩، ص ١٩. ذكر على صورة أمين لطفي الحافظ موجودة في مركز الوثائق التاريخية في دمشق أنه كان قائداً لـ «جمعية العهد» في حلب.

٦٣ الزرقا ١٩٦٩، ص ١٩.

«جمعية العهد» في أنطاكية من العلويين والمسيحيين الذين عقدوا آمالهم على القومية العربية للحصول على حقهم في المساواة مع الفئات الاجتماعية الأخرى، حتى أنهم كانوا ينظرون إلى «جمعية العهد» على أنها المنطلق لحرّياتهم الاجتماعية والسياسية. غير أنه كان معهم أيضاً بعض الشخصيات السنية التي قرّرت النضال ضد سياسة التتريك الشاملة.^{٦٤} لقد تعاونت هذه المجموعات الدينية المختلفة جميعها على بلورة الشعور القومي العربي.^{٦٥} في عام ١٩١٦ اكتشفت نشاطات هذه الجمعية، فنفي نجيب الأرسوزي إلى قونية في تركيا مع اثنين من أبنائه، هما نسيب وأديب اللذان شاركاه في نشاطاته السياسية. أما أمين لطفي الحافظ فقد أعدم في ٦ أيار ١٩١٦.^{٦٦} يكتب زكي الأرسوزي عن تفاصيل يقظة العروبة في أنطاكية، نقلاً عما رواه له والده:

«كان قائد عربي من الجيش العثماني اسمه أمين لطفي بك أتى إلى أنطاكية واجتمع ببعض الوجهاء وألف معهم جمعية سرّية غايتها إعادة الحكم العربي. وكان والدي رئيس الجمعية في أنطاكية. (...) كانت اللجنة المركزية مؤلفة من خمسة أعضاء منهم محمد الاطه لي وصبحي بركات ووالدي. (...) وكان قد انتسب إلى الجمعية نافذ بك قائد الموقع وهو من أهالي طرابلس الشام.^{٦٧} وكان المتفق عليه أن يتعهد والدي منشآت الجيش، ويستخدم الموثوقون من العرب في الأعمال المنوي اجراؤها (...) ولكن تصرفات أعضاء الجمعية كانت قد أثارت شكوك أحمد بك تركمان زاده، النائب في المجلس العثماني في اسطنبول. وعندما أتى أنور باشا وجمال باشا إلى الإسكندرونة يتفقدان الجبهة المتوقع فتحها من قبل الحلفاء ذهب أحمد بك تركمان إلى بيلان وأطلعهما على أن تصرفات الوجهاء العرب في أنطاكية تثير الشكوك.»^{٦٨}

٦٤ فوزي وشمسين ٢٠٠٤، ص ٢٣.

٦٥ أكدت عدّة مصادر مشاركة مسيحيين وسنيين وعلويين في ثورات الشمال السوري. انظر الجندي ١٩٦٠، ص ١٠ ومراجع أخرى.

٦٦ الزرقة ١٩٦٩، ص ٢٠.

٦٧ ورد في مصادر أخرى أيضاً اسم إبراهيم أدهم وقائمقام أنطاكية، كعضوين في «النادي العربي». فوزي وشمسين ٢٠٠٤، ص ٢٣.

٦٨ الأرسوزي ١٩٦١، ص ٢٣-٢٥. كان بركات من سكّان لواء الإسكندرونة وهو تركي الأصل، وبعد

قبل نهاية الحرب العالمية الأولى نقل جمال باشا الكبير إلى منطقة أخرى ليحلّ محلّه ضابط آخر أطلق عليه اسم جمال باشا الصغير الذي أصدر عفواً عن المساجين المتبقين بعد أن كان تمّ إعدام الآخرين جميعهم على يد سابقه.^{٦٩} في تشرين الأول ١٩١٨ خرجت في مدينة أنطاكية تظاهرة شاركت فيها شخصيات مثل صبحي بركات ومحمد الاطه لي ونجيب الأرسوزي.^{٧٠} تركزت هذه التظاهرة قبالة مبنى الحكومة، وقام المتظاهرون بإنزال العلم العثماني ورفع العلم العربي مكانه، وأعلنوا عن عزمهم على تشكيل حكومة محلية عربية أعلن عنها لاحقاً في الشهر نفسه.^{٧١} لقد قامت هذه النخبة الأنطاكية بكلّ هذه الخطوات في ظلّ تأييد ودعم شعبيّ شاملين. يصف الأرسوزي الدور الرائد لأنطاكية في هذه الأحداث:

«ذات يوم فوجئت المدينة بانعقاد مؤتمر من عليّة القوم في خان التجار وبنداء المنادي على الناس بعزم المؤتمرين على القيام بقلب الأوضاع فتوجه الموكب من قلب المدينة نحو مقر الحكومة والتحق به الأهلون المتدفقون من كل سوق وحي. وما أن صارت الجموع في دار الحكومة حتى بشر والدي الجمهور بالقرار المتخذ بالاجماع على إسقاط الدولة العثمانية واعلان الدولة العربية. ثم ألقى بالعلم العثماني على الأرض ورفع مكانه العلم العربي. (...) وهكذا كان لأنطاكية شرف السبق على مدن سوريا الأخرى في تأسيس الدولة العربية.»^{٧٢}

احتلال حلب ودمشق لجأ إلى الفرنسيين. السعدون ١٩٥٥، ص ١٩؛ الأرسوزي ١٩٦١، ص ٢٧. عيّنه الفرنسيون سنة ١٩٢٣ رئيساً للكونفدرالية السورية وسنة ١٩٢٥ رئيساً للبرلمان. بالإضافة إلى ذلك فقد كان معروفاً بأنه يرغب في أن يجعل حلب عاصمة لسوريا. Longrigg 1972 p. 172. ثم كان في أعوام الثلاثينيات عضواً في البرلمان التركي. الجندي ١٩٦٠، ص ٧٢. وبعد دخول الجيش التركي إلى لواء الإسكندرونة في ٥ تموز ١٩٣٨ والمناداة بـ «دولة هاتاي» في ٢ أيلول ١٩٣٨ وحتى إعلان قرار ضمّ اللواء إلى تركيا في ٢٣ حزيران ١٩٣٩، كان بركات هناك عضواً في البرلمان. أرسوزي - الأمير ٢٠٠٣، ص ١٨٦.

٦٩ الزرقة ١٩٦٩، ص ٢٢.

٧٠ حسب مايقول الزرقة فقد كان آل الأرسوزي وآل بركات وآل الأطه لي هم القادة الرئيسيون للثورات التي قامت في أنطاكية ومحيطها. مقابلة مع الزرقة، دمشق ١٩٩٩/٤/١. ولكن السعدون يذكر بركات فقط. السعدون ١٩٥٥، ص ٢.

٧١ لجنة الدفاع عن الإسكندرونة، ١٩٥٦، ص ٢٤.

٧٢ الأرسوزي ١٩٦١، ص ١٩. يعطي سلطان وصفاً آخر للأحداث المذكورة. سلطان ١٩٩٦، ص ٣٣.

مع أن وصف الأرسوزي لا يتناسب مع الواقع من حيث السرد الزمني للأحداث، فإن ذلك لا يقلل من أهمية أنطاكية ودورها الرائد في الكفاح من أجل القومية العربية وفي مواجهة السيطرة الأجنبية. يعلّق محمد علي الزرقة من جهته على أهمية هذه الأحداث في لواء الإسكندرونة بقوله:

«إن هذا الإعلان عن تأسيس دولة عربية مستقلة بوقت قصير قبل نهاية الحرب العالمية الأولى ودون أية مساعدة خارجية كان أول إعلان من شاكلته في حياة العرب في الوقت المعاصر. (...) وهذا مايدل على أهمية هذه الثورة في أنطاكية بالرغم من أن المؤرخين لم يشيروا إلا إشارة عابرة إلى هذه التظاهرة التي حصلت في أنطاكية (...)»، وهذا لن يقلل بأية حال من أهمية هذه الثورة.^{٧٣}

أرسل ممثل فيصل في حلب وفداً إلى أنطاكية ليتبين الصورة الواضحة لهذه الثورة، وليطلب من العرب هناك إعطاء فيصل الذي كان يطالب باستقلال المناطق العربية، تفويضاً للتفاوض باسمهم في مؤتمر السلام. لقد أراد فيصل أن يضع هذه الثورة تحت جناحه، وحاول أن يوجهها من دمشق لكي يعطي انطباعاً بأن الثورة قد ابتدأت في دمشق، وبأن دمشق كانت منطلق الثورات الوطنية. وهكذا تم إرسال عبد الغني غزال على رأس وفد إلى أنطاكية لجمع توافيق الموافقة.^{٧٤} كان سكان أنطاكية قد أعدوا عريضة مؤلفة من ثمانية عشر ألف توقيع اعترفوا فيها بفيصل ملكاً على سوريا بما فيها لواء الإسكندرونة.^{٧٥} في ذلك الوقت أيضاً تم إجراء استفتاء شعبي في أنطاكية، وأرسل البروتوكول الذي كان يحتوي على المطالبة باستقلال المناطق العربية، إلى مؤتمر السلام في فرساي.^{٧٦}

لم تبق الحكومة العربية في السلطة في أنطاكية إلا شهراً ونصف الشهر استطاعت بعدها قوات الجيش التركي المتمركزة في بيلان، وبمساعدة القوميين الأتراك المقيمين

٧٣ الزرقة ١٩٦٧، ص ٢٨.

٧٤ الزرقة ١٩٦٩، ص ٢٣.

٧٥ صمون ١٩٥٦، ص ١٧. رافق كل من أديب الأرسوزي وصبحي بركات ومحمد الأطله لي وفد فيصل بعد إنهاء مهامهم في أنطاكية إلى دمشق. الأرسوزي ١٩٦١، ص ٢٦. ويذكر الزرقة أن أديب الأرسوزي هو الذي قدّم العريضة إلى رئيس حكومة حلب. الزرقة، ١٩٩٣ مجلد ١، ص ٢٥٤.

٧٦ صمون ١٩٥٦، ص ٢٠، ومراجع أخرى.

هناك، أن تسيطر على أنطاكية وتحبط الثورة وتعتقل قادتها العرب لتنفي بعضاً منهم وتعدم البعض الآخر. بقيت أنطاكية حينئذ أسبوعاً كاملاً تحت سيطرة الجيش التركي. ويصف زكي الأرسوزي هذه التطورات المؤلمة له ولسكان أنطاكية العرب معللاً فشل أنطاكية بقوله:

«دوهم العرب على حين غرة بالجيش التركي ولم يكونوا قد أخذوا العدة لمحاربة الخطر. فرمهم فريق إلى سوريا - أقاليم سورية أخرى - (...). أما الفريق الآخر، ومنه صبحي بركات، فأودع في السجن بأنطاكية. ولم يمض الجيش التركي في أنطاكية سوى أسبوع واحد ثم قفل راجعاً إلى مابعد جبال طوروس خارج بلاد العرب إذ كان يخشى المفاجآت في محيط غريب عنه ومعاد له وقد ابتعد عن مركز تمويته. فخرج على حين غرة كما دخلها على حين غرة. وحينئذ عادت اللجنة المركزية - لجمعية العهد - إلى الاجتماع. (...) ثم أخذت تقيم العلاقات بينها وبين حلب والمدن الأخرى المجاورة كجسر الشغور مثلاً وحينئذ بدأ المتطوعون العرب يقدون إلى أنطاكية من كل جانب وناحية.»^{٧٧}

في أثناء ذلك طلب الجنرال غورو من فيصل السماح له بإرسال جنود عن طريق الخط الحديدي رياق - حمص - حلب لتخفيض ضغط القوات التركية في بيلان التي كانت ماتزال تقاوم هناك. حاول فيصل أن يستغل هذا الظرف، فطلب من فرنسا، لقاء ذلك، الاعتراف باستقلال سوريا ودفع مبلغ دوري كضريبة مقابل مرور القوات الفرنسية عبر الخط الحديدي المذكور. لكن الجنرال غورو رفض ذلك، وأمر بإنزال قواته في ميناء الإسكندرونة في ٢٤ تشرين الثاني ١٩١٨. قبل ذلك بأيام قليلة كانت بعض

٧٧ الأرسوزي ١٩٦١، ص ٢٦.

٧٨ البيطار ١٩٩٧، ص ١٦. يذكر يوسف الحكيم أن الهبوط على اليابسة في مرفأ الإسكندرونة كان في ١٠/٢٤/١٩١٨. انظر الحكيم، ١٩٨٦، مجلد ٣، ص ٤٨. ويذكر الهندي أن المنطقة الغربية من صور حتى مرسين قد احتلت بين ١٠ تشرين الأول و ٧ كانون الأول ١٩١٨. الهندي ١٩٦٢، ص ٢٢. إن احتلال المناطق الساحلية السورية أدى في نهاية سنة ١٩١٩ إلى تقسيم الفضاء السوري إلى ثلاث مناطق إدارية: المنطقة الغربية (بين الناقورة، جنوبي صور، والإسكندرونة أي من لبنان واللاذقية حتى بعد خليج الإسكندرونة) تحت الإنتداب الفرنسي، والمنطقة الجنوبية (فلسطين) تحت الإدارة الإنكليزية، والمنطقة الشرقية (دمشق وحلب وجبل الدروز والأردن) عهد بها إلى الأمير فيصل. Hanna 1965, p. 138.

كتائب جيش فيصل وصلت إلى أنطاكية مستقبلة بالابتهاج والتهليل. كانت بعض الكتائب العسكرية التركية ما تزال مرابطة في بيلان. حاولت هذه الكتائب احتلال أنطاكية من جديد، غير أنها لم تفلح إثر الهجمات التي أغارتها عليها الطائرات الفرنسية من جهة، وجراء المقاومة العنيفة التي أبدتها سكان المدينة من جهة أخرى.^{٧٩} ما إن دخلت القوّات الفرنسية إلى مدينة الإسكندرونة حتى تشكّلت فصائل المقاومة واشتعلت الثورة مجدداً ضدّ قوّات الاحتلال الفرنسي في أنطاكية،^{٨٠} لتشمل اللواء بكامله. لقد سببت هذه الثورات خسائر عسكرية فادحة للفرنسيين قبل أن يستطيعوا القضاء عليها نهائياً.

في السابع من كانون الأوّل ١٩١٨ هاجمت القوّات الفرنسية المتمركزة في محيط أنطاكية وقرق خان والسويدية والإسكندرونة مقرّ الحكومة العربية في أنطاكية واحتلته، ورفعت العلم الفرنسي عوضاً عن العلم العربي.^{٨١} بيد أن ثورة أنطاكية ضدّ الاحتلال الفرنسي لم تنته بذلك، وإنما انتقلت من المدينة إلى الزيف لتشمل منطقتي القصير والحربية وغيرهما، من خلال ما كانت فصائل المقاومة تقوم به على الدوام من العمليات العسكرية الصغيرة منها والكبيرة على حدّ سواء.^{٨٢}

لاحظ الجنرال غورو أنّ ضغط الثوّار على القوّات العسكرية الفرنسية قد ازداد، وخصوصاً في منطقة أنطاكية والسويدية وحارم، حيث كان الثوّار يسيطرون على السكك الحديدية. ولذلك رفض السماح لفيصل بالسفر إلى أوروبا كما كان مقرراً في ٢٨ أيار، ١٩١٩، وصرّح بما يلي: «عليه أولاً أن يوقف كلّ التصرفات العدائية ضدّ فرنسا».^{٨٣} أما الحكومة العربية في دمشق فقد وسّعت قواعد التجنيد لصالح الثوّار،

٧٩ لجنة الدفاع عن الإسكندرونة، ١٩٥٦، ص ٢٤؛ لونغريغ، Longrigg 1972, p. 170.

٨٠ الجندي ١٩٦٠، ص ٦٤؛ العياشي ١٩٥٥، ص ١٨١.

٨١ صمون قضية الإسكندرونة، ص ١٤.

٨٢ الجندي ١٩٦٠، ص ٦٤، ومراجع أخرى. شاركت عائلة الأرسوزي في الثورة ضد الفرنسيين أيضاً. وكان الوالد وابنيه نسيب وأديب قد تولّى قيادة بعض المجموعات في محيط أنطاكية، كالدرسونية مثلاً. الزرقة ١٩٦٩، ص ٢٤.

٨٣ انظر سلطان ١٩٩٦، مجلد ٢، ص ٢٣٨-٢٤٠؛ الهندي ١٩٦٢، ص ٦٩؛ Longrigg 1972, p. 152.

وقبلت استقالات بعض الضباط الذين أرادوا الالتحاق بأماكن الثورات.^{٨٤} وقد أرسلت هذه الحكومة في نهاية عام ١٩١٩ موظفين حكوميين من أبناء المنطقة الشمالية - وهما صبحي بركات وإبراهيم هنانو -^{٨٥} إلى اللواء، وكلفتها بتوسيع رقعة ثورة أنطاكية.^{٨٦} كان هدف حكومة دمشق من وراء ذلك منع الفرنسيين من الانطلاق من المناطق الساحلية إلى المناطق الداخلية من البلاد، بعد أن كان الجيش الفرنسي قد حل محل القوات الإنكليزية في كيليكيا وغرب سوريا وفق اتفاقية دالتون التي وقّعت بتاريخ ١٥ أيلول ١٩١٩،^{٨٧} والتي كان من نتائجها أيضاً امتناع إنكلترا عن تقديم أية مساعدة بعد ذلك ليفصل. كانت العلاقات الفرنسية الإنكليزية تزعزت مسبقاً لأن فرنسا اتهمت إنكلترا بمساعدة أتباع فيصل، وبأنها تلكأت بإطلاق يد فرنسا في المناطق السورية. لذلك قرّرت إنكلترا، بعد نهاية الحرب، أن تخفض نفقاتها، وتسلم القيادة العسكرية لفرنسا غربي سوريا وكيليكيا.^{٨٨}

بناءً على تكليف حكومة دمشق العربية الآنف الذكر، استدعى هنانو سبعة أشخاص من أبناء منطقتة كفر تخاريم إلى حلب ليشكل منهم أول مجموعة ويزودهم بالأسلحة. وقد تولّى الضابط إبراهيم الشغوري مهمة الاتصال بين الثوار في كفر تخاريم وحكومة حلب. سرعان ما ازداد عدد الثوار هناك بالغاً الأربعين، فشكّلت منهم مجموعات صغيرة راحت تتحرك بسرعة وتبث الفوضى والرعب بين القوات الفرنسية،

٨٤ الهندي ١٩٦٢، ص ٣١؛ العياشي ١٩٥٥، ص ١٨٥.

٨٥ كان هنانو في السابق موظفاً عثمانياً من أصل كردي، ولد سنة ١٨٦٩ في كفر تخاريم في قضاء حارم إلى الغرب من حلب. وكان أبوه من كبار الملاكين الأثرياء. وقد حصل على شهادتين من المدرسة المالكية الشهيرة في استامبول قبل أن ينهي دراسة الحقوق. Khoury 1987, p. 105. كما شغل منصب قائمقام في ولاية أرضروم في شرقي تركيا. وحينما اشتعلت الثورة العربية في ١٩١٨ انضم إليها كضابط في جيش فيصل العربي ودخل سنة ١٩١٨ مع الحلفاء إلى حلب. دخل في «جمعية العربية الفتاة» وعين في صيف ١٩١٩ ممثلاً لقضاء حارم لدى المؤتمر السوري في دمشق. انظر كيالي، ١٩٩٧، ص ٥٤. غادر دمشق في مطلع تشرين الأول ١٩١٩ وذهب إلى إدلب. الحكيم، ١٩٨٦، مجلد ٣، ص ١٦٨. وفي تموز ١٩٢١ هرب إلى الأردن حيث أمسك به الإنكليز وسلموه للفرنسيين. أمضى ستة أشهر في سجن حلب حيث أطلق سراحه في آذار ١٩٢٢ بعد أن برئ من تهمة التمرد على السلطة الفرنسية.

٨٦ السعدون ١٩٥٥، ص ٨. ويذكر الهندي هنانو فقط. الهندي ١٩٦٢، ص ٧٠.

٨٧ الحكيم ١٩٨٣، مجلد ٤، ص ١٤.

٨٨ Longrigg 1972, p. 80

وتمت تسمية لجنة من أربعة أشخاص لتولي الشؤون التنفيذية والتشريعية للثوار.^{٨٩} استطاع الثوار في محيط أنطاكية أن يستعيدوا السيطرة على المدينة في ١٣ آذار ١٩٢٠، وبقوا فيها عدة أسابيع. وكرّد على ذلك راح الفرنسيون يقذفون المدينة بالقنابل من الجوّ لحوالي ١٧ يوماً، اضطرّ الثوار بعدها إلى الانسحاب إلى قرية نارليجا. وقد وصفت الصحف العربية في دمشق هذا الحادث، وأطلقت على الثوار اسم «عصابات الفدائيين العرب»،^{٩٠} كما أوردته جريدة التايمز اللندنية أيضاً. بعد أيار ١٩٢٠، واحتجاجاً على قرارات مؤتمر سان ريمو، ازدادت حدة الثورة في محيط أنطاكية وحارم والقصير وقرق خان ومنطقة العلويين وجبل عامل والبوجه وكفر تخاريم ومناطق أخرى.^{٩١}

يدلّ مجرى عمليات القتال على أن الفرنسيين لم يكونوا قادرين على مواجهة جميع الثورات والتعامل معها في وقت واحد. ولم يكن لديهم ما يكفي من الثقة بمجنديهم المحليين؛ فهؤلاء كانوا سيقفون في مواجهة أبناء شعبهم في حال إشراكهم في القتال. لذلك لجأت السلطات الفرنسية إلى التعامل مع كبار الملاكين الذين كانوا يستخدمون مسلّحين مأجورين لقطع الطرق على الثوار. كذلك عمد الفرنسيون إلى إقامة علاقات جيّدة مع الأتراك الكماليين لكي يتمكنوا من إضعاف حركات المقاومة العربية في سوريا؛ فوحدات الثوار العاملة في الشمال السوري كثيراً ما كانت تعبر الحدود التركية بحكم القرب الجغرافي.^{٩٢} وقد صرّح الجنرال غورو في ١١ أيار ١٩٢٠ بأنّ الإمكانات العسكرية الفرنسية لا تسمح له بمواجهة الثوار والأتراك في آن واحد. واعترف في تقريره بتاريخ ٢١ أيلول ١٩٢٠ بأنّ ٦٠٠ مسلّح هاجموا مركز الشرطة في حمام، وهي تبعد ستة كيلومترات شرقيّ قرق خان، وأنّ منطقة الأمانوس وأنطاكية والطرق المؤدية إلى حلب والإسكندرونة كانت تقع جميعها تحت سيطرة الثوار.^{٩٣}

٨٩ الهندي ١٩٦٢، ص ٧٠؛ السعدون ١٩٥٥، ص ٩. الشغوري، مذكرات، في: مركز الوثائق التاريخية/دمشق، ص ٢. ويكتب السعدون عن دور هنانو في تشكيل الثورة وتطويرها في كفر تخاريم ولكن لا يذكر قيادته لها. السعدون ١٩٥٥، ص ٢٢.

٩٠ فوزي وشمسين ٢٠٠٤، ص ٣٢.

٩١ فوزي وشمسين ٢٠٠٤، ص ٣٢؛ Hanna 1965, p. 199.

٩٢ العياشي ١٩٥٥، ص ١٩٨؛ رافق، المجتمع، ص ٤٧٣.

٩٣ فوزي وشمسين ٢٠٠٤، ص ٣٤. توجد تفاصيل عن المعارك المستمرة في المناطق الإدارية (الأفضية) حارم والقصير وأنطاكية عند السعدون ١٩٥٥، ص ٨-١٦.

في ٢٥ تمّوز ١٩٢٠ احتلّ الفرنسيون دمشق وأنهاوا حكم فيصل فيها. وبذلك سقط أهمّ مصدر لمساعدة الثوّار. بالإضافة إلى ذلك قدّم الفرنسيون في العام نفسه ضمناً لطبقة الملاكين الكبار بامتيازاتهم، في حين استمرت طبقة التجار في دمشق بالسعي وراء مصالحها الاقتصادية الخاصّة^{٩٤} رافضة تقديم المساندة لكفاح الفرنسيين. وبعد أن تمكّنت القوّات الفرنسيّة في ٢٣ تمّوز ١٩٢٠ من دخول حلب دونما مقاومة تذكر - الأمر الذي انتقده كلّ من السعدون والجندي^{٩٥} - وبعد احتلالها دمشق لاحقاً؛ دعا بركات إلى اجتماع في القصير لمناقشة الظروف المستجدة. اختلفت الآراء في هذا الاجتماع وتعدّدت، فقد دعا البعض إلى إلقاء السلاح، بينما دعا البعض الآخر إلى مواصلة النضال، واقترح آخرون الاتّصال بالثوّار الأتراك بغية كسب مساعدتهم. غير أن بركات الذي هرب في اليوم التالي إلى الفرنسيين، انسحب من ثورة أنطاكية ومعه العناصر المحليّة التركيّة. بدا لم يكن أمام الثوّار إلاّ أن يبدؤوا بإعادة تنظيم أنفسهم^{٩٦} فتشكّلت فصائل تحت قيادة يوسف السعدون في منطقة القصير^{٩٧}. أما هنانو الذي فرّ إلى قرينته بارودة بعد احتلال حلب فقد أراد هو الآخر أن يستمرّ في قتال المحتلّ الفرنسيّ. وحينما سمع بذلك ثوّار أقضية حارم والقصير وأنطاكية التفّوا حوله^{٩٨}. بذلك

Hanna 1965, p. 221 ٩٤

٩٥ السعدون ١٩٥٥، ص ١٦؛ الهندي ١٩٦٢، ص ٧٠. يمكن مراجعة التفصيلات حول توجه الثوّار إلى حلب بـ ٧٥٠ متطوّع لمنع القوّات الفرنسيّة من احتلالها: السعدون ١٩٥٥، ص ٨-١٦.
٩٦ الزرقة ١٩٦٩، ص ٢٤؛ السعدون ١٩٥٥، ص ١٩؛ الجندي ١٩٦٠، ص ٧٠. العياشي ١٩٥٥، ص ٨٢؛ يذكر الهندي أن خروج بركات من الثورة يدل على أنه تصرف وفق مصلحة تركيا. الهندي ١٩٦٢، ص ٦٩.

٩٧ الزرقة ١٩٦٩، ص ٢٤. ولد السعدون سنة ١٨٨٨ في قرية جسر الحديد التابعة لقضاء أنطاكية وقد خدم في الجيش العثماني وشارك في معارك الحرب العالميّة الأولى في العراق ضد الإنكليز. ثمّ كان أحد قادة ثورة أنطاكية وكانت المناطق الممتدة من العمق إلى دركوش وجنوباً حتّى جسر الشغور وكسب تابعة لقيادته. فرّ مع عائلته إلى تركيا حيث عاش في عينتاب حتّى ١٩٢٦. وقد حكمت عليه سلطات الاحتلال الفرنسيّة غيابياً بالإعدام. وأتى بعد ذلك في أعوام الثلاثينيّات إلى حلب حيث عاش هناك متخفياً. برّئت ساحته بعد ذلك ولكنّه بقي رهن الإقامة الجبريّة حتّى عام ١٩٤٠. انظر الجندي ١٩٦٠، ص ١٢٤. ويذكر الزرقة أن مذكرات السعدون كانت تحتوي في الأصل على ٣٦٧ صفحة تكلم فيها عن بدايات الثورات في مناطق القصير وأنطاكية وعن انتشارها في القرى المحيطة في مناطق حارم والجسر وفرزلة وصهبون. ولكنّ هذه المذكرات ذات الـ ٣٦٧ صفحة قد فقدت. الزرقة ١٩٩٣، مجلد ٢، ص ٩٣.

٩٨ السعدون ١٩٥٥، ص ١٦.

أصبحت ثورات الشمال السوري تتألف من أربعة مراكز: ٩٩ القصير وبالتالي أنطاكية تحت قيادة يوسف السعدون مع حوالى أربعمئة متطوع، وكفر تخاريم بإمرة نجيب عويد مع مئتين وخمسين متطوعاً؛ وجبل الزاوية مع مصطفى الحاج حسين قائداً لمئتي متطوع، وصهيون ١٠٠ (منطقة الحفة حالياً) بزعامة عمر البيطار مع مئة وخمسين متطوعاً. وفي ١٧ آب ١٩٢٠ سافر هنانو ومجموعة من أتباعه إلى مرعش لطلب المساعدة من الكماليين، حيث وقّع معهم اتفاقية في ٧ أيلول ١٩٢٠، أكدوا له فيها مساعدتهم العسكرية. ولم تمضِ إلا أيام قلائل بعد ذلك حتى أعلن الشيخ صالح العلي، الذي كانت ثورته اشتعلت في جبال العلويين في بداية عام ١٩١٩، عن استعداده للتعاون مع ثورات الشمال. ١٠١

تمّ تنظيم الثوار في مجموعات صغيرة مؤلفة من ٢٠-٣٠ شخصاً. كانت هذه المجموعات تمارس ما يدعى «حرب العصابات» في مناطق تعرفها وتخبر تضاريسها. سهّل تناوب السهول والوديان والجبال في تلك المناطق، التحرك والتنقل على مجموعات الثوار التي غالباً كانت ما تنفذ عملياتها ليلاً، مستفيدة من هذه الحواجز الطبيعية. كانت هذه المجموعات في الوقت نفسه قادرة أيضاً على مواجهة الجيش النظامي في حال اضطرارها إلى ذلك. كان الثوار يعملون على شكل مجموعات منفردة، ولكنهم كانوا أيضاً، وفي كثير من الأحيان، يعملون معاً وينسقون في ما بينهم في حال الهجومات الكبيرة المشتركة. وكان الزعماء المحليون يقومون بمهمة الاتصال بين مجموعات الثوار المختلفة. ١٠٢ لقد أدّى كلٌّ من محدودية تحركاتهم، وانتمائهم للعائلة أو الحي أو القرية أو الطائفة، إلى تعزيز ارتباطهم ببعضهم البعض ضمن المنطقة الواحدة، وإلى تمسكهم بالولاء لقادتهم. ١٠٣ ولكن ذلك سبّب من ناحية أخرى صعوبة في التوجيه المركزي لثورات الشمال السوري

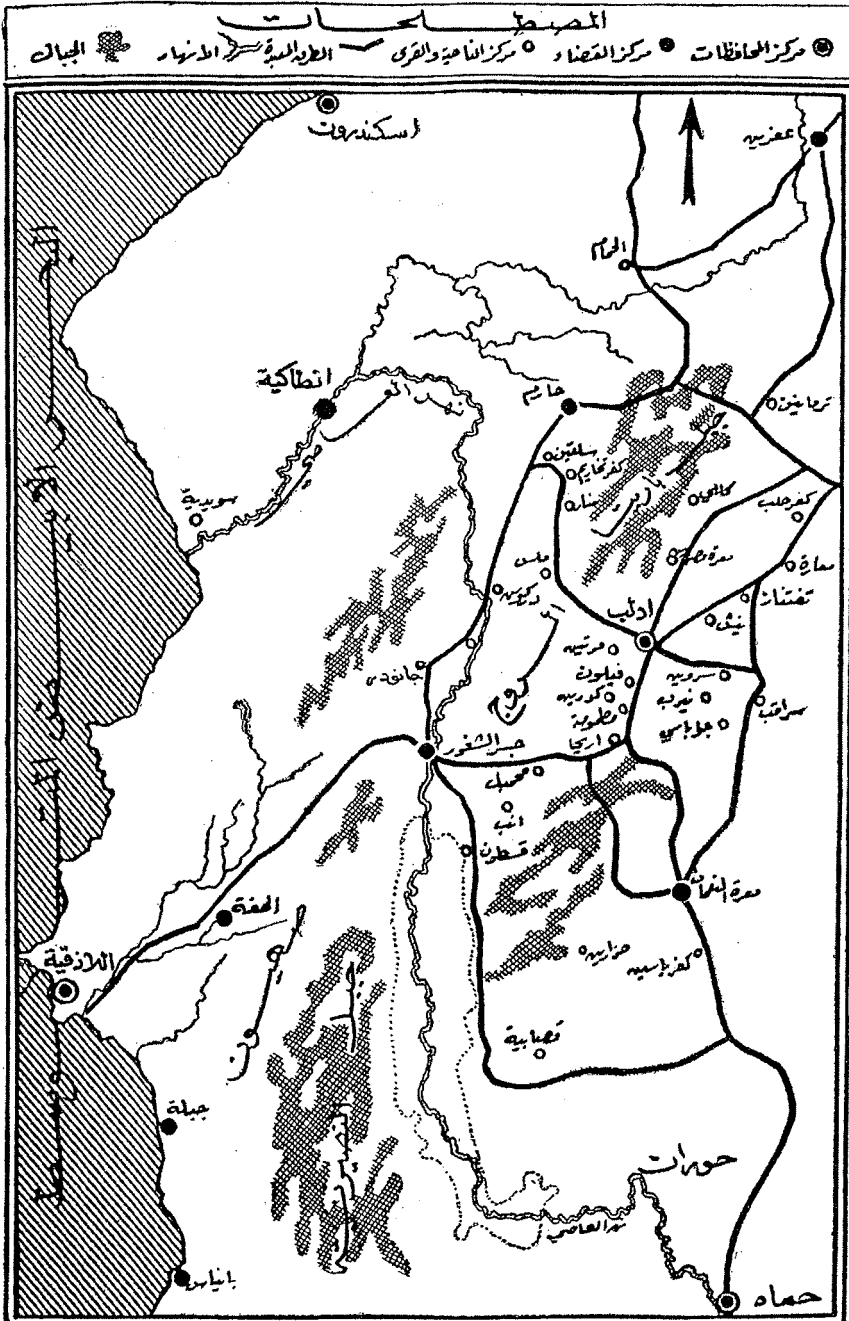
٩٩ انظر الخارطة عن توزيع مراكز ثورات الشمال السوري، عن كتاب الهندي، ١٩٦٢.

١٠٠ ابتدأت ثورة صهيون مع مطلع عام ١٩١٩ وانتهت في بداية عام ١٩٢٣. الجندي ١٩٦٠، ص ١٤.

١٠١ السعدون ١٩٥٥، ص ٢٣؛ الهندي ١٩٦٢، ص ٧٢.

١٠٢ انظر فوزي وشمسين ٢٠٠٤، ص ٢٣؛ الجندي ١٩٦٠، ص ١٤ و ٦٦؛ السعدون ١٩٥٥؛ الهندي ١٩٦٢، ص ٥٣، ومراجع أخرى.

١٠٣ الهندي ١٩٦٢، ص ٥٣؛ Rafeq 1989, p. 466.



المخطط رقم ٤ - أماكن شهورات المنطقة الشمالية

(المصدر: الهندي ١٩٦٢)

المختلفة، كما حال دون تحولها إلى ثورة تحرر اقتصادي واجتماعي؛ فالملاكون الكبار كانوا في الغالب زعماء لها. كان الثوّار في معظم الأحيان متطوعين من أهل القرى التي تشكلت مجموعاتهم فيها لحمايتها. لقد استعان الثوّار تحت قيادة يوسف السعدون بفتية تتراوح أعمارهم بين ١٢-١٤ عاماً. وكان أهل القرى يتكفلون بإطعام المتطوعين الذين كانوا يتدربون على أيدي ضباط محترفين.^{١٠٤} وفي الواقع يصعب إعطاء رقم دقيق لأعداد الثوّار، فذلك كان مرتبطاً باحتياز السلاح «فكلّ من توفّر له السلاح كان ثائراً».^{١٠٥}

اشتدّت المقاومة العربية لسياسة «فرق تسد» الفرنسية التي أرادت أن تضعف حدة المقاومة الوطنية من خلال تقسيم سوريا إلى وحدات حكومية متعدّدة لكلّ منها إدارتها المستقلّة الخاصّة. وجرّت أهمّ المعارك في النصف الثاني من عام ١٩٢٠ في حارم وإسقاط وكفر تخاريم وجسر الشغور وتلكلخ وجسر الحديد ودركوش الخ.. أما أشدها ضراوة فكانت في منطقة القصير وأنطاكية.^{١٠٦} ومع نهاية عام ١٩٢٠ ومطلع عام ١٩٢١ أطلق الأنطاكيون على زمر المقاومة الشعبيّة اسم «جتا» (العصابات) التي راحت تهاجم قرى وحصوناً في جبال لواء الإسكندرونة، إلى حدّ أنها استطاعت في بعض الأحيان أن تقرر سيطرتها على بعض الأحياء السكنيّة في المدن أيّاماً وأسابيع. لكن، وبعد أن أثار الفرنسيون بعض المجموعات من السكّان ضدّ بعضها الآخر، تغيّرت الظروف وتعدّدت على وجه الخصوص بعد أن تمكّن الفرنسيون من استقطاب جزء من الملاكين الكبار الذين كانوا يساندون الثوّار في ما قبل. إثر ذلك انقسمت أنطاكية إلى أنصار الـ «جتا»،^{١٠٧} وإلى متعاطفين مع الفرنسيين، والذين كان من بينهم على سبيل المثال بعض الوجهاء والموظّفين الرفيعين الذين كانوا يوزعون المناصب على أتباعهم في ظلّ الانتداب.

١٠٤ انظر السعدون ١٩٥٥.

١٠٥ الهندي ١٩٦٢، ص ٥٣.

١٠٦ السعدون ١٩٥٥، ص ٣٤؛ كيالي ١٩٩٧، ص ٥٥؛ الجندي ١٩٦٠، ص ٨١. صورة لأماكن وجود الثورات، الهندي ١٩٦٢، ص ٧٦.

١٠٧ الزرقة ١٩٩٣، مجلد ١، ص ٢٧٠، وأيضاً مجلد ٢، ص ٧٣. يعتبر لونغريغ الـ «جتا» (العصابات) «مجموعات تركيّة غير نظاميّة» ويقول إن هذه المجموعات نشطت بين عامي ١٩٢٢ و ١٩٢٤. كما يؤكّد صعوبة وضع القوّات الفرنسيّة التي عانت خسائر كبيرة نتيجة الهجمات والحملات العشوائية عليها من قبل الـ «جتا»، حتّى أنه لم يكن من الممكن مكافحة هذه العصابات إلا بوساطة الطائرات الحربيّة. Longrigg 1972, p. 154.

لقد اضطّرّ الفرنسيون، أثناء المفاوضات التي جرت بينهم وبين هنانو في نيسان ١٩٢١، في قرية كورين، إلى الاعتراف بأنّ أفضية أنطاكية وحارم وجسر الشغور وإدلب ومعرة النعمان كانت تحت سيطرة الثوّار.^{١٠٨} وحاولوا تهدئة الثورات في الشمال والمناطق الغربيّة الساحليّة من خلال القرار الذي أصدره الجنرال غورو في نهاية حزيران ١٩٢١، والقاضي بتوحيد مناطق دمشق وحلب وجبال العلويين وجبل الدروز، ضمن مادعي بـ «الاتحاد السوري»، وتحت إدارة صبحي بركات،^{١٠٩} مكافأة له على تخليّه عن دعم فصائل الثوّار المنتشرة في جميع أرجاء لواء الإسكندرونة.

أدركت فرنسا أنّه لا بدّ من بعض التنازلات حتى تستطيع عقد هدنة مع الكماليين، لذلك تمّ توقيع ما يسمّى بـ «اتفاقية أنقرة الأولى» بين تركيا وفرنسا في ٢٠ تشرين الأوّل ١٩٢١. وقد برّر الفرنسيون دوافعهم لتوقيع الاتفاقية بأنّه لا بدّ من حفظ النظام والهدوء أولاً في مراكز الاضطرابات في الشمال السوري، حتى يمكن الوصول إلى ظروف وأوضاع هادئة نوعاً ما في سوريا. اشترطت هذه الاتفاقيّة في أحد بنودها أن تتوقّف تركيا عن كلّ أعمالها العسكريّة ضدّ فرنسا على الحدود التركيّة - السوريّة، وتمتنع عن مساندة الثوّار السوريين في تلك المناطق.^{١١٠} وبالتالي حكم على الثورة في سوريا بالفشل؛ فهي خسرت بذلك أيضاً المصدر الثاني الذي كان يدعمها، بعد خسارتها دمشق. ولم تكن تركيا من جهتها تساعد الثوّار في شماليّ سوريا إلا لتزيد ضغوطها على فرنسا بهدف إقناع الفرنسيين بالتخلّي عن موقفهم المتردّد، ومساعدة الأتراك في تحركهم ضدّ الإنكليز الذين كانوا يسيطرون على المضائق البحريّة، وضدّ اليونانيين الذين كانوا يحتلّون إزمير.

١٠٨ Longrigg 1972, p. 155؛ Rafeq 1989, p. 480. كان السكّان في مناطق الثورات المختلفة موزّعين بين مسيحيين وعلويين وسنة.

١٠٩ أشرقي ١٩٣٦، ص ٢٦؛ الهندي ١٩٦٢، ص ٨٣.

١١٠ الأرشيف السياسي في وزارة الخارجيّة، بون، قسم III تركيا / فرنسا، (R 78498)، ٢٦/٢/١٩٢٦. بالغ الأتراك بتصرفاتهم حتى أنهم كانوا يرسلون جماعاتهم إلى بعض القرى ليهاجموها باسم الثوّار ناشرين أعمال الشغب فيها بهدف الإساءة للثورة لكي يمتنع السكّان عن دعمها. مثال على ذلك: دمر أتباع عاصم بك الصقليبيّة وقتلوا الكثير من سكّانها. ولكن على أثر ذلك أمر نجيب عويد بإعدامه. الهندي ١٩٦٢، ص ٨٠؛ العياشي ١٩٥٥، ص ٢٢٦، ومراجع أخرى.

هكذا استطاعت فرنسا أن تنقل خمسين ألفاً من قواتها من جبهة كيليكيا إلى سوريا لمحاربة الثوّار هناك. ولما انقطعت سبل المساعدة عن الثوّار من جميع الجهات، وانتشرت الجاسوسية بينهم، ولما أعلنت السلطات الفرنسية قانون الحرب، وأمرت بإحراق كلّ قرية يساعد أهلها الثوّار، وبعثت سكاّنها أو حتّى إعدامهم، قلّت عزيمّة بعض الثوّار، فدخلوا في مفاوضات مع الفرنسيين ليستسلموا في النهاية. أما هنانو فقد ذهب في تموز ١٩٢١ إلى الأردنّ. ولكن يوسف السعدون ونجيب عويد أرادا الاستمرار في الكفاح المسلّح، فهربا في البداية مع مجموعة من أتباعهما إلى الجبال ليذهبا في مطلع كانون الأوّل ١٩٢١ إلى تركيا. وهناك أقاما بالقرب من الحدود السوريّة-التركيّة ليشرفا عن كُتب على العمليّات التي عملا على تنفيذها في سوريا. ففي صيف عام ١٩٢٢ أتى يوسف السعدون مع حوالي مئة من رجاله إلى جبل الزاوية ليعاقب كلّ من ألحق الضرر بالثورة.^{١١١} كما قام في ٢٦ آب ١٩٢٢ في قرية الدركية بمهاجمة قافلة كانت تنقل البريد بين أنطاكية ودر كوش. في الحقة الواقعة بين كانون الأوّل ١٩٢٥ وآب ١٩٢٦ قام السعدون مع أتباعه بعدة هجمات على القوّات والمواقع الفرنسيّة، نذكر منها ما تمّ في القصير الوسطاني والفندق وخير جاموس وبستقول وخربنوش وبياطس وقلعة الثنية وكلة الثانية وكوتي بيوك والعلاني وعزمارين وغيرها. أما آخر العمليّات القتاليّة وأهمها فقد كانت في مطلع نيسان ١٩٢٦ في تلّ عمّار وفي ٨ آب ١٩٢٦ في منطقة القصير. رغم كلّ هذا اضطرّ الثوّار في النهاية إلى التخلّي عن الثورة، حيث ازدادت الضغوط عليهم، وقلّ السلاح لديهم، ووُجّهوا بشروط الحكومة التركيّة التي هدّدت بملاحقتهم وتسليم عائلاتهم المقيمة في تركيا إلى الفرنسيين إذا لم يعودوا فوراً إلى تركيا، وفي حال أعادوا محاولة تجاوز الحدود التركيّة إلى سوريا.^{١١٢} بذلك انتهت ثورة أنطاكية بعد سبع سنوات من الكفاح المستمرّ.

١١١ السعدون ١٩٥٥، ٩٥-١١٣؛ الهندي ١٩٦٢، ص ٧٨.

١١٢ الهندي ١٩٦٢، ص ٨١-٨٢. في سنة ١٩٢٣ هاجم نجيب البيطار مع مجموعة من الثوّار سرية فرنسيّة في منطقة إدلب، وقد قُتل هو نفسه في هذا الهجوم. وفي أواخر ١٩٢٤ قام عقيل السقايطي مع عشرة من أتباعه بعدة عمليّات منها مهاجمة دار الحكومة في السفيرة واحتلال مخفر الشرطة في جسر الحديد. نفس المصدر، ص ٨١. وكذلك الجندي أكد استمرار العمليّات القتاليّة في الشمال السوريّ حتى آب ١٩٢٦. الجندي ١٩٦٠، ص ١١٥ و٢٨٥.

نتائج وتحليل: مثلما كان دخول فيصل إلى دمشق على رأس القوّات العربيّة المحرّض المباشر لثورة أنطاكية، كانت ثورة أنطاكية بدورها محرّضاً لثورات الشمال السوريّ الأخرى. فوجود أنطاكية أثناء الحكم العثمانيّ في أطراف البلاد السوريّة، وقربها إلى مركز القرار السياسيّ العثمانيّ، ووقوعها تحت حكم مباشر من قبل نخبة عثمانية تركيّة، إضافة للأقليّة التركيّة الكبيرة التي كانت تقيم فيها، جملة هذه الأسباب مجتمعة جعلت ثورة أنطاكية، على الأقلّ في بداياتها، مبادرةً محليّةً ومنطلقاً لثورات الشمال السوريّ بكاملها. وقد شاركت الطبقات الشعبيّة جميعها وعلى اختلاف توجهاتها الاجتماعية والدينيّة والقوميّة في ثورة أنطاكية، المسألة التي مكّنت الثورة من الاستمرار رغم تخليّ بعض زعمائها عنها، وهذا ما أعطها صبغةً شعبيةً جماهيريةً، وجعلها تحمل اسم المدينة التي انطلقت منها، خلافاً لثورة هنانو التي ارتبطت منذ البداية باسمه وبشخصه كزعيم، ما أدّى إلى توقّفها مباشرة بعد هروبه إلى الأردنّ.

حظيت الثورات المختلفة على المساعدات من خارج مناطقها، وحكّم على الكثيرين ممن دعموها بالإعدام أو النفي إلى خارج البلاد. أمّا المصدر الرئيس للسلاح والتمويل الرئيس فقد كانا - بالإضافة إلى ما كانت تتركه القوّات الفرنسيّة المهزومة من سلاح وعتاد، وإلى ما كان يتبرّع به الأثرياء - ما قدّمه ممثّلو الحكومة العربيّة في دمشق والكماليّون الأتراك. ولم يكن للدين مطلقاً أهميّة تعلو على المشاعر القوميّة العربيّة عند الثوّار الذين كانت حوافزهم الأساسيّة قوميّة حتّى ولو استخدموا أحياناً بعض العبارات الدينيّة. وإنّه لمن المهمّ في هذا المكان تأكيد أنّ التضامن المذهبيّ بين الثوّار والأتراك لم يكن ليعوّق هؤلاء الأخيرين عن التوقّف عن تقديم أيّة مساعدة للثوّار بعد توقيع «اتفاقية أنقرة الأولى» بين تركيا وفرنسا، كما لم يكن ليمنع المجموعة العربيّة في الثلاثينيّات من العمل ضدّ المجموعة التركيّة حينما تضاربت الأهداف واختلفت الغايات حول مستقبل لواء الإسكندرونة.^{١١٣}

لقد عكست البنى الاجتماعيّة والسياسيّة والمذهبيّة في أنطاكية، بشكل أو بآخر، بنى الدولة العثمانيّة الآفلة. كانت هذه البنى تتنافس حول ولاء الأفراد، حيث كانت

تتفق أحياناً وتختلف أحياناً أخرى. وفي كلتا الحالتين كانت الطبقة الاجتماعية والانتماء المذهبي يتداخلان. حاولت القومية التي كانت آخذة في الانتشار تقديم انتماءات (قومية) أخرى. ولذلك اندفع المسيحيون العرب من الطبقة الوسطى المدينية، والعلويون من طبقة الفلاحين المعدمة، للانضمام إلى ركب «العروبة» معتقدين أنهم عبر ذلك كانوا سيستطيعون التحرر من العزلة والاضطهاد المذهبي والاجتماعي والسياسي. ولحق بركبهم السنة العرب بعد أن فقدوا ثقتهم وولاءهم للدولة العثمانية. بيد أن هذه البواعث المختلفة انحسرت وغيبت لمصلحة أهداف التحرر القومي الوطني، خصوصاً وأن زعماء الثورة كانوا أغلب الأحيان أيضاً وفي الوقت نفسه الملاكين الكبار والزعماء الروحانيين للطائفة. بذلك تفوّقت مسألة التحرر القومي على مسألة العدالة الاجتماعية والسياسية كنتيجة طبيعية لاعتبار العثمانيين أو الفرنسيين العدو الأول والأهم، وهذا تماماً عكس ما حصل في لواء الإسكندرونة أثناء أزمة اللواء في منتصف الثلاثينيات، حيث اندمج الكفاح السياسي القومي بالكفاح الاجتماعي، فكان كفاحاً ضدّ الإقطاعيين المستغلين بجميع طوائفهم وقومياتهم، وفي الوقت نفسه للفرنسيين والكماليين الهادفين إلى فصل اللواء عن الوطن الأم سوريا، كما سنرى في الفصل القادم.

الفصل الثالث: زكي الأرسوزي والحركة القومية العربية ١٩٣٠-١٩٣٨

«أزمة الإسكندرونة» والتخلي عن لواء الإسكندرونة إلى تركيا

١ - سياسة التريك الفرنسية

مارست فرنسا في لواء الإسكندرونة سياسة إذكاء النزاعات الطائفية والإقليمية، وحاولت إضعاف المجموعة العربية، وخصوصاً أتباع الطائفة العلوية الذين يشكلون أغلبية سكّان اللواء العرب. لم تكن هذه السياسة تتناقض من حيث المبدأ مع سياسة فرنسا التي أيدت العلويين في جبال العلويين كأقلية ضدّ الأغلبية السنية في دمشق، وكقوة

مضادة للمركز، فقد كان أتراك اللواء يمثلون أقلية كبيرة مقابل الأغلبية العربية.^{١١٤} ولذلك شجعت السلطات الفرنسية الحركة الانفصالية التركية، وتعاونت معها في ممارسة الضغط على المجموعة العربية وبعض الفئات التركية التي عارضت ضمّ اللواء إلى تركيا. كانت السلطات الفرنسية قد ألزمت الحكومة السورية إعطاء أتراك اللواء امتيازات متنوعة في مجالات مختلفة ومنها مجال التعليم.^{١١٥} كان التدريس في مدارس اللواء، حتى عام ١٩٢٨ باللغة التركية فقط، ولم يكن عدد التلاميذ العرب يتجاوز الـ ٢٥٪ مقابل ٧٥٪ من الأتراك، بسبب العقبات التي كانت توضع في وجه العرب لعرقلة تعليمهم. كان التلاميذ والطلاب الأتراك ينالون الحصة الكبرى كذلك من المنح الدراسية أو البعثات التعليمية وحتى المقدم منها من قبل الحكومة السورية، إضافة إلى ما كانت تقدمه الحكومة التركية لهم من دعم مالي منحهم الفرصة لمتابعة دراستهم في الأناضول، وبتشجيع من السلطات الفرنسية. استُخدمت في اللواء المناهج الدراسية المقررة في تركيا، وكان المعلمون الأتراك يدرسون التلاميذ العرب اللغة التركية والأدب التركي كما دتّين رئيسيتين.^{١١٦} أما المناصب الحكومية العليا فقد كانت أيضاً حكراً على الأتراك، خصوصاً في مديريات التربية والتعليم.^{١١٧} وقد بلغت نسبة الموظفين الأتراك بشكل عام ٧١٪.^{١١٨} في حين كان المدنيون أو العسكريون الفرنسيون يسيطرون على المناصب التنفيذية العليا، كان يتبع لهم مباشرة رؤساء السلطات الحكومية في متصرفية الإسكندرونة، وهم في غالبيتهم من الوجهاء الأتراك. كان المنسوب السامي يراقب ويوجه أعمال الأجهزة الحكومية والأمن الداخلي، ولم يكن يُنفذ أمراً أو قراراً يصدرهما الموظفون المحليون إلا بعد موافقته. أما تسمية متصرف لواء الإسكندرونة فقد كانت تتم وفق النظام الإداري، من قبل رئيس الدولة السورية، حيث كان يتم اختياره من بين عدة

١١٤ انظر أرسوزي - الأمير ٢٠٠٣.

١١٥ الزرقة ١٩٦٩، ص ١٣.

١١٦ الزرقة ١٩٥٨، ص ١٣؛ الزرقة ١٩٩٣، مجلد ٣، ص ١١٥-١١٧. يذكر محمد علي الزرقة أنه هو أيضاً تلقى هذا التعليم من معلمين أتراك.

١١٧ مجيد خدوري ١٩٥٣، ص ١٢.

١١٨ الكيالي ١٩٥٨-١٩٦٠، مجلد ٤، ص ٤١٢.

أشخاص تقترح أسماءهم سلطة الانتداب. وقد كان المتصرف في اللواء حتى عام ١٩٣٥ تركياً، ومنذ عام ١٩٣٦ أطلقت الحكومة السورية اسم محافظ على المتصرف. إلا أن أمين عام المتصرفية بقي حتى عام ١٩٣٨ تركياً.^{١١٩} وكان قد أحدث في المتصرفية مجلس إداري ذو صلاحيات تنفيذية، مكلف بإيجاز الشؤون المالية وشؤون الموازنة العامة. كان أعضاؤه التسعة ينتمون إلى طبقة الوجهاء في لواء الإسكندرونة. أما مدراء المناطق فقد كانوا دائماً من الملاكين الأتراك الكبار،^{١٢٠} بينما كان القضاة موظفين في المحاكم العثمانية السابقة، وكان معظمهم من الأتراك مثلما هو الحال بالنسبة للمدعي العام في اللواء، والذي كان أيضاً تركياً. على العموم كان موظفو الإدارة في معظمهم من ناطقي التركية، كما كان الكثير منهم من الذين عملوا في ظل الإدارة العثمانية السابقة. هذا الوضع ساعد بشكل كبير للغاية على تسهيل سياسة التريك التي انتهجها الفرنسيون.

تسارعت سياسة التريك الفرنسية في أعوام الثلاثينيات، وازدادت الاستفزازات، وبالتالي ردود الفعل العربية عليها. من هذه الاستفزازات إصدار المتصرف في ٢٨ شباط ١٩٣٢ قراراً بفصل أوقاف العلويين عن أوقاف السنة. كذلك قرار المجلس الإداري في لواء الإسكندرونة في ١٩ أيار ١٩٣٣ منح المتصرف السلطة المطلقة على شؤون اللواء كلها من غير الرجوع إلى حكومة دمشق في أي موضوع. أثار هذا القرار استنكاراً واحتجاجاً واسعين في البلاد خوفاً من وجود خطط لفصل اللواء عن سوريا.^{١٢١} وقد زار محافظ عينتاب في ٢٧ نيسان ١٩٣٤ مدينة أنطاكية بناء على دعوة من المندوب السامي، وقد استقبله الانفصاليون الأتراك بتظاهرة صاخبة، طالبوا فيها علانية بفصل اللواء عن سوريا وضمه إلى تركيا، ورفعوا شعارات ضد العرب والمجموعات القومية الأخرى، وأنشدوا أناشيد تركية.^{١٢٢} شارك في هذه التظاهرة التي قادها موظفون أتراكاً ما يربو على عشرين ألفاً من الأتراك. وقد استغرب السكان

١١٩ بايراميان ١٩٧٠، ص ٣٠-٣٣.

١٢٠ بايراميان ١٩٧٠، ص ٣٤.

١٢١ الأيام، دمشق، ١٩٣٣/٥/٢٨.

١٢٢ اللواء، الإسكندرونة، ٢-٣/٥/١٩٣٤.

العرب عدم صدور أيّة معارضة لذلك من قبل حكومة اللواء، الأمر الذي زاد شكوكهم، معتبرين ما حدث تمهيداً لفصل لواء الإسكندرونة عن سوريا.^{١٢٣} وفي الخامس والسادس من أيار ١٩٣٤ نظّم العرب ومؤيّدوهم الأرمن مظاهرات مضادّة لهذه الاستفزازات التركيّة، كان من نتيجتها نشوب معارك بين العرب والأتراك على امتداد لواء الإسكندرونة. كما طالب الشباب العرب السلطات الفرنسيّة بالإعلان الرسميّ عن ارتباط لواء الإسكندرونة بالوطن السوريّ الأمّ. وطالبت الصحافة في سوريا فرنسا باتّخاذ موقف واضح من شؤون لواء الإسكندرونة. بناءً على ذلك وجد المفوض السامي الفرنسيّ نفسه ملزماً بإعطاء تصريح رسميّ ينفي فيه بشكل حاسم كلّ الشائعات حول تعديل حدود اللواء أو ضمّه إلى تركيا.^{١٢٤} ولكن، رغم هذا التصريح، فقد تطوّرت الأحداث إلى ما أصبح يسمّى «أزمة الاسكندرونة».

٢ - مراحل تطوّر «أزمة الإسكندرونة»

بدأت مشكلة الإسكندرونة على مستوى محليّ في بداية الثلاثينيّات من القرن العشرين، وتمّ تداولها على المستويين الإقليميّ والدوليّ كـ «قضية» عام ١٩٣٦، وفي خريف ذلك العام ذاته باتت معروفة باسم «أزمة الإسكندرونة». مرّت الأزمة المذكورة بعدد من المراحل التمهيدية:^{١٢٥} بدأت المرحلة الأولى مع «اتفاقية أنقرة الأولى» التي عقدت بتاريخ ٢١ تشرين الأوّل ١٩٢١. تعتبر هذه المرحلة بمثابة الخطوة الأولى على طريق فصل لواء الإسكندرونة عن سوريا. فقد سوّغت سلطات الانتداب الفرنسيّة سياستها في التتريك داخل لواء الإسكندرونة من خلال الادّعاء بأنّها أرادت فقط تنفيذ القوانين المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، وبهذه الطريقة حافظت فرنسا على صداقتها مع تركيا. وهذا يعني أنّ سياسات التمييز التي اتّبعتها سلطات الانتداب الفرنسيّة والتي

١٢٣ اللواء، الإسكندرونة، ٤-١٦/٥/١٩٣٤؛ الزرقة قضية لواء الإسكندرونة، مجلّد ٢، ص ٣٠٨.

١٢٤ بايراميان ١٩٧٠، ص ٥٠-٥١.

١٢٥ Khoury 1987, p. 494-515, Longrigg 1972, p. 237-243

منحت شرائح السكّان المتعدّدة حقوقاً وواجبات مختلفة، والدعم الماليّ والمعنويّ الذي قدّمته تركيا للمجموعة التركية، و«النظام الإداريّ الخاصّ» الذي سبق أن تمّ استحداثه في اللواء، كلّ ذلك أعاق دمج العناصر السكّانية المختلفة ضمن المجتمع السوريّ بوجه عامّ والمجتمع اللوائيّ بوجه خاصّ. وكانت النتيجة صراعاً تفجّرت ناره بين القوميّتين المتناحرتين التركيّة والعربيّة. هذه القوى التي تشكّلت للدّفاع عن مصالحها وأهدافها وحاجاتها في مواجهة مصالح وأهداف وحاجات القوى الأخرى، دخلت في معركة متواصلة منذ بداية عقد الثلاثينيّات من القرن العشرين فصاعداً، في سبيل أن تؤكّد بشكل نهائيّ وحاسم على «الهويّة القوميّة» للواء الإسكندرونة.

عملت مختلف الأحداث السياسيّة في لواء الإسكندرونة، منذ عام ١٩٣٠ وحتى عام ١٩٣٥، على تمهيد الطريق أمام المرحلة التمهيديّة الثانية لأزمة الإسكندرونة، والتي بدأت مع توقيع المعاهدة الفرنسيّة - السوريّة في ٩ أيلول عام ١٩٣٦. استغلّت تركيا التطوّر في العلاقات الفرنسيّة - السوريّة، فأقحمت نفسها شريكاً رسمياً في المفاوضات حول الشؤون الداخليّة في لواء الإسكندرونة، وجعلت من وضع الأتراك في اللواء موضوعاً للمناقشة الدوليّة. وكحلّ لوضع الأتراك المزعوم، طالبت تركيا باقتطاع لواء الإسكندرونة من سوريا بشكل كامل، ووضعه تحت الحماية المشتركة لتركيا وفرنسا. وبهذا الشكل تطوّرت المشكلة من المستويين المحليّ والإقليميّ إلى المستوى الدوليّ، أي إنّها بكلمة أخرى حوّلت إلى «قضية» على مستوى عصابة الأمم التي طلب إليها الاعتراف بالاتّفاقيات التي كانت تركيا قد عقدتها مع فرنسا في هذا الشأن، ومن ثمّ جعل هذه الاتّفاقيات قرارات سارية المفعول دولياً. أفرزت المفاوضات التي جرت بين فرنسا وتركيا، بوساطة عصابة الأمم نتيجة تمثّلت في قانون الوضع الشرعيّ للسنجق Statut du Sandjak، والقانون الأساسيّ للسنجق Loi fondamentale du Sandjak. وبذلك، تمّ اتّخاذ الخطوة الثانية على طريق فصل لواء الإسكندرونة عن سوريا.

أمّا الخطوة الثالثة على طريق فصل لواء الإسكندرونة عن سوريا، والتي استمرّت حتى ٢٣ حزيران ١٩٣٩، أي حتى الضمّ الرسميّ للواء الإسكندرونة إلى تركيا، فقد

تضمّنت تدابير مختلفة لتنفيذ قرار عصبة الأمم المذكور، والذي بدأ تنفيذه رسمياً ابتداءً من ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٣٧. رافق تنفيذ هذا القرار إجراءات اتُّخذت من جانب سلطات الانتداب الفرنسية ضدّ معارضي القرار، أي المجموعة العربية وأنصارها. وفي الوقت ذاته، تمّ إجراء تغييرات سياسية هامة في ميدان الإدارة. فخلال الاستفتاء العامّ الذي أجري في الأشهر الأولى من عام ١٩٣٨، كانت ثمة صدامات عنيفة بين الأتراك والعرب. أمّا بداية النهاية فقد تمثلت بدخول الجيش التركيّ في ٥ تمّوز عام ١٩٣٨ للواء الإسكندرونة، وانتخاب برلمان فيه، والإعلان عن «دولة هاتاي المستقلّة» في ٢ أيلول عام ١٩٣٨، والتي دام وجودها ما يقارب السنة، إلى أن أعلنت تركيا في ٢٣ حزيران عام ١٩٣٩ عن قرارها القاضي بضمّ لواء الإسكندرونة إليها. وقد أنهى هذا القرار الدراما حول «قضيّة الإسكندرونة»، أي «مشكلة الإسكندرونة» أو «أزمة الإسكندرونة».

٣ - الكتل العرقية المختلّة في لواء الإسكندرونة ومواقفها السياسيّة

كانت في لواء الإسكندرونة، على الصعيد السياسيّ، ثلاث كتل أساسية اختلفت كلّ منها عن الأخرى باللغة والثقافة والقوميّة، وتنافست في ما بينها حول الهيمنة الاجتماعيّة والسياسيّة في اللواء. وقد عانت هذه الكتل أجمعها من التقسيمات الداخليّة العديدة، والتي تعطي مقدّماً صورة واضحة عن ملامح المشهد السياسيّ في اللواء:

تألّفت الكتلة التركيّة بشكل أساسيّ من مجموعتين سياسيّتين. تشكّلت المجموعة الأولى من كبار العائلات المالكة للأراضي والمحافظّة في مواقفها الاجتماعيّة والسياسيّة. وكان ضمن هذه المجموعة أيضاً رجال الدين من السنّة، الذين رأوا في المذهب الكماليّ خروجاً على الدين، وفي الحركة الكماليّة تحدياً للنّفوذ الذي يحتازونه. لذلك جهدت هذه المجموعة في الحصول على الإدارة الذاتيّة للواء بالتعاون مع دمشق. أمّا المجموعة

الثانية فقد تألفت من المصلحين ومعظمهم كان من الطبقة الوسطى التي ارتبطت بالحركة الكماليّة وأيدت فصل لواء الإسكندرونة عن سوريا وإحاقه بتركيا. عملت كلتا المجموعتين على إبراز خصوصيتهما حتى عندما تعلق الأمر بالملابس. فبينما استخدم أعضاء المجموعة الأولى الطرايش لكي يميّزوا أنفسهم عن غيرهم من المجموعات، ارتدى أعضاء المجموعة الثانية القبعات الأوروبية للغاية عينها.

أما الكتلة الأرمنيّة فقد كانت تضمّ أحزاباً سياسيّة مختلفة، منها الهنتشاك (الديموقراطي الاجتماعي)؛ والطشناق (حزب اتحاد التورين الأرمن)؛ والرامكافار (الحزب الديموقراطي الشعبي - الليبرالي). نشأت منظمات الهنتشاك في الأحياء الأرمنيّة بجبل موسى وكسب وأنطاكية والإسكندرونة منذ عام ١٨٩٠. أمّا منظمات الطشناق والرامكافار فقد نشأت في العقود التالية، وقامت منذ عام ١٩٢١ بنشاط سياسي ملحوظ في اللواء. لقد أيد معظم أرمن اللواء ومختلف القوى الاجتماعيّة والسياسيّة الأرمنيّة وحدة أراضي سوريا واستقلالها، باستثناء أقلية من أصحاب النفوذ والأغوات. ذكر عبد الرحمن الشهبندر، في حديث له مع الصحفيين في القاهرة، أن أرمن اللواء أثبتوا «أنهم سوريون ممتازون، وأنّ علاقاتهم مع العرب كانت دائماً رائعة عظيمة، أمّا موقفهم العظيم، في هذه الأيام، من نزاع الإسكندرونة، فقد زاد هذه العلاقات متانة ورسوخاً».^{١٢٦} وكتبت جريدة أصداء سورية أنّ «أرمن اللواء أظهروا أنّهم مواطنون سوريون مخلصون أوفياء، وأنّهم تضامنوا واندججوا مع العرب إعراباً عن إخلاصهم لوطنهم الجديد، وتعبيراً عن العرفان بالجميل للعرب الذين آوهم وتصادقوا معهم».^{١٢٧} أمّا جريدة الأيام فقد أفادت أنّ أرمن اللواء «بعثوا برفيّة احتجاج إلى عصبة الأمم معبرين فيها عن سخطهم على أيّ تدخل تركي في شؤون اللواء، لأنّهم حتى الآن لم ينسوا الجرائم الوحشيّة التي ارتكبتها الأتراك في حقّهم».^{١٢٨} وحتى لتغريغ فقد كتب عن وطادة التضامن الأرمني العربيّ في اللواء.

١٢٦ بايراميان ١٩٧٠، ص ٤٤ - ٤٧.
١٢٧ أصداء سورية، دمشق، ١١/٦/١٩٣٨.
١٢٨ الأيام، دمشق، ١٠/٢/١٩٣٧.

الكتلة الثالثة وهي الكتلة العربيّة كانت مؤلّفة من عدد من المجموعات السياسيّة المتنوّعة، القاسم المشترك في ما بينها هو في الحقيقة أنّها كانت ترفض الاستقلال التامّ للواء الإسكندرونة عن سوريا، وتعمل من أجل إبقاء ارتباطه بها.^{١٢٩} من الناحية الدينيّة، كانت الكتلة العربيّة مؤلّفة من السنّة والعلويّين والمسيحيّين. وضمن كلّ من هذه الفئات، كانت هناك آراء ومصالح سياسيّة متباينة. رحّب الزعماء العلويّون في البداية بإمكانية إقامة إدارة ذاتيّة في الإقليم، لأنّهم كانوا يخشون من أن يتمّ دمج الإقليم بشكل كامل في الدولة السوريّة حيث كان السنّة يهيمنون على الحكومة في دمشق، فإذا ما انتهى به الحال مندجماً في الدولة السوريّة، فإنّ العلويّين سيتحوّلون إلى جماعة ثانويّة غير هامّة. من ناحية ثانية، كان التّجار المسيحيّون يخشون حدوث أيّ تغيير في الوضع القانونيّ للواء الإسكندرونة، ما كان يعني نهاية للصّلات التجاريّة التي تربطه بحلب. زعماء السنّة قاموا بتغيير موقفهم مراراً، إذ أيّدوا في بادئ الأمر «اتّفاقيّة جنيف»، نظراً لتعاطفهم مع «إخوتهم في الدين والانتماء الطبقيّ»، ملأك الأراضي الأتراك، آملين من وراء ذلك اكتساب نفوذ لهم أكبر. وبعمر الزمن، ولدى إدراكهم أنّ الكماليّين في لواء الإسكندرونة كانوا يزدادون حدّة في مطالبتهم بضمّ اللواء إلى تركيا، أخذوا يميلون بشكل متزايد إلى تأييد فكرة الاندماج في سوريا، كأهون الأمرين، آملين من وراء ذلك تعزيز نفوذهم الدينيّ والسياسيّ في اللواء بحكم العلاقات السياسيّة الجيدة التي تربطهم بدمشق لا بأنقرة. وللسبب ذاته، غير كبار ملأك الأراضي الأتراك موقفهم السياسيّ عندما بادر بعضهم إلى تسجيل نفسه في قائمة «السنّة العرب» بدلاً من القائمة التركيّة.^{١٣٠} وقد كان في الكتلة العربيّة مجموعة متنوّعة من الأحزاب السياسيّة، أهمّها عصابة العمل القوميّ التي قادت الحركة القوميّة العربيّة من أجل الدفاع عن عروبة اللواء، وقد ازدادت قوتها من خلال انضمام الكثير من الأرمن إليها، وأطلق على أعضائها ومؤيديها في اللواء اسم: «العصبيّون» أو «العروبيّون».

١٢٩ 42 1938, p. Véou.

١٣٠ في المادتين ٩ و ١٤ من «القانون الأساسيّ للسّنجق/لواء» والذي أصبح نافذاً في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٣٧، اشترط على الناخبين تسجيل أنفسهم في إحدى القوائم الخاصّة بكلّ من الأتراك، أ والأرمن، أو الأكراد، أو العلويّين، أو السنّة، أو المسيحيّين الروم الأورثوذكس.

٤ - زكي الأرسوزي والحركة القومية العربية في لواء الإسكندرونة

ساهمت النشاطات الفكرية والسياسية لزكي الأرسوزي، منذ مطلع ثلاثينيات القرن العشرين، في خلق درجة عالية من الوعي السياسي والاجتماعي لدى تلاميذه العرب، وكذلك في تشكّل مجموعة وعت انتماءها «القومي العربي»، وكان شعارها «العروبة ديننا». أعلن الأرسوزي نفسه «نبي العروبة»، وكان الهدف من استخدام هذا التعبير - وهو تعبير من شأنه إثارة حفيظة المسلمين - القضاء على طائفية المجتمع. وقد جنى هذا الشعار ثماره عبر قيام الأرسوزي بتوحيده مع الدعوة إلى العدالة الاجتماعية والوحدة القومية. وقد استجابت الشريحة العربية بغالبيتها لهذه الدعوة التي ركزت على «الهوية القومية» وجعلت «القومية العربية» المرجعية الأساسية لجميع أشكال النشاطات السياسية.

عام ١٩٣٠، بدأ الأرسوزي يعمل مدرساً للتاريخ والجغرافيا في ثانوية أنطاكية، فصدّم بما رآه من فصل عنصري للتلاميذ وتمييز في معاملتهم حسب طوائفهم، بهدف منع اندماجهم الاجتماعي.^{١٣١} بدأ الأرسوزي بتعبئة تلاميذه عن طريق قلب حصص التاريخ إلى دروس في القومية وعلم الأخلاق. علّمهم ما سبق أن تعلّمه هو نفسه في باريس، وهو أن الجميع يجب أن يكونوا متساوين أمام القانون، وأن الحرية هي تحرير الذات من جميع أشكال القمع والاستبداد.^{١٣٢} لقد أدّت قناعاته الراسخة، إلى جانب مهاراته التعليمية وفصاحته، إلى أن يكون لتعليمه أثر عميق في تلاميذه، فحمل بعضهم أفكاره إلى ما وراء حدود المدرسة. وبهذا انتشرت الحركة التي كان قد بدأها في ثانوية أنطاكية إلى قطاعات أخرى من الحياة العامة في أنطاكية. وتُصوّر صحيفة العروبة هذا التطور في لواء الإسكندرونة كالاتي:

«اندلعت الثورة الفكرية في مدرسة التجهيز (المدرسة الثانوية) في أنطاكية. فبعد عودته من باريس، شرع الأرسوزي في نقل المبادئ الأساسية لمعرفته، متّبعا

١٣١ الزرقة ١٩٦٩، ص ٢٨.

١٣٢ الأرسوزي ١٩٧٢-١٩٧٦، مجلد ١، ص ٩-١٠.

برنامجها الخاصّ به الذي استوحاه من خلال دراسة شاملة للثقافة الغربيّة. وكان الهدف من وراء هذا الأمر هو تصحيح المفاهيم السائدة (...). وكان «نادي الفنون الجميلة»، الذي حوّل العروبيون اسمه إلى «نادي العروبة»، قد ساهم في نشر واستقطاب فلسفة الأرسوزي. احتلّ الأرسوزي مركزاً اجتماعياً مكّنه من إخراج الناس من حالة التخلف التي يعيشونها (...). كانت نظرة الأرسوزي متّجهة نحو المستقبل؛ فمنها استوحى أفكاره لأسلوب جديد في الحياة. وقد تصوّرت هذه النظرة صيغة للقوميّة يتوحد فيها جميع العرب، وذلك بصرف النظر عن انتمائهم الدينيّ (...).^{١٣٣}

انتبعت سلطة الانتداب إلى مايقوم به الأرسوزي، فقامت بإرسال عملاء سرّيين لمراقبته. يروي الأرسوزي في مذكراته أنّ مفتش المدرسة الفرنسيّ قد حضر حصّته في إحدى المرّات. وبعدهنّ استدعي الأرسوزي إلى مكتب المفتش ووجّه إليه السؤال التالي: «أوتظنّ أنّك مدرّس في ثانويّة فرنسيّة؟ ما تقوم به عظيم، ولكنك تنسى أنّك في بلد خاضع للانتداب، ولسياسة الانتداب مقتضياتها». ^{١٣٤} ووصلت الأمور إلى درجة أن قام ضباط المخابرات بتهديد الأرسوزي أمام تلاميذه. ^{١٣٥} وتمّ إغلاق صفّه وطرده من المدرسة في سنة ١٩٣٣. قام الطّلاب بتنظيم إضرابات ضدّ مدير المدرسة والمؤسّسات المسؤولة، وتغيّبوا عن الحصص الدرسيّة. وحسبما ذكرت صحيفة اللواء، فقد كان هذا الإضراب الأوّل في اللواء منذ عام ١٩٢٣. ^{١٣٦} وكان الأرسوزي بدأ أيضاً بخوض معركته السياسيّة إلى جانب تلاميذه في أنطاكية في المجموعات الرياضيّة والكشّافة والأندية الفنيّة والثقافيّة، والتي - من خلال تسلّل أنصاره إلى داخلها - تمّ تحويلها إلى مراكز خاصّة لاجتماعات العرب ذوي التوجّه القوميّ. خلال هذه الفترة، تحوّل منزله أيضاً إلى مكان تجمع الفئات العربيّة بمختلف طوائفها. وبهذا شكّل أتباع الأرسوزي،

^{١٣٣} العروبة، أنطاكية، العدد ١٤، ١٩٣٧. انظر الصورة رقم (١) وهي تضم الأرسوزي مع مجموعة من مؤيّديه في «نادي العروبة» الذي كان يحمل اسم «نادي الفنون الجميلة».

^{١٣٤} الأرسوزي ١٩٧٢-١٩٧٦، مجلد ١، ص ١٠.

^{١٣٥} الزرقة ١٩٦٩، ص ٢٩.

^{١٣٦} اللواء، الإسكندرون، مقال حول اليقظة الأولى للجماعات العربيّة في لواء الإسكندرون، ١٩٣٣.

ما بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٤، النواة الصلبة لحركة سياسية جديدة، وكانوا الأنصار المؤيدين لفلسفة جديدة، والكتّاب الذين يقفون وراء جميع المقالات التي ظهرت في لواء الإسكندرونة باسم «الشباب العرب».

٥ - عصبة العمل القومي وعروبة أنطاكية/لواء الإسكندرونة: بداية النهاية لـ «أزمة الإسكندرونة»

تمّ تأسيس عصبة العمل القومي في مؤتمر عقد في قرنايل/لبنان في ٢٠ آب عام ١٩٣٣. وقد حدّد أهداف العصبة المشاركون في المؤتمر، الذين قدموا من الدول العربية المختلفة، كالآتي: السيادة الوطنية المطلقة والاستقلال التامّ للعرب، الوحدة العربية الشاملة، الوعي الكامل الذي سيمكّن العرب من حكم أنفسهم، الازدهار على الصعيد الاقتصادي، تحقيق نهضة قومية. ومن هنا تمّ اعتبار الوحدة العربية هدفاً أساسياً للاستقلال. أمّا الوسيلة الأهمّ لإحراز هذا الهدف فقد تجسّدت في توحيد الحركات القومية المعارضة في المناطق العربية كافة، وذلك لتشجيع التضامن في ما بينها، وإخماد جميع مشاعر التحفّظ الإقليمي والطائفي، والتشجيع على الاعتراف بالعصبة القومية على أنّها الممثل الوحيد لهذه الحركة. عارضت العصبة كلاً من الاستعمار الأجنبي والإقطاعية وكلّ أنواع الاضطهاد الاجتماعي على قدم المساواة. وعلى هذا الأساس، قامت العصبة بوضع برنامجها السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وكان لا بدّ من تغيير حالة الانحطاط القومي من خلال حركة نهضوية شاملة. ١٣٨ كان مركز العصبة في دمشق، وقامت بتأسيس فروع لها في مختلف الدول العربية كفلسطين والعراق ولبنان ومختلف المدن السورية، ومن بينها أنطاكية. كان الأرسوزي حاضراً مع صبحي زخّور في مؤتمر قرنايل. في ربيع عام ١٩٣٤ ذهب الأرسوزي إلى حمص مع صبحي زخّور ورمضان نجيب، حيث أقسموا على الولاء للعصبة. وبعد عودتهم إلى أنطاكية، عمدوا إلى تأسيس فروع للعصبة في أنطاكية والإسكندرونة والسويدية وأرسوز وغيرها من

١٣٧ قرقوط بيروت ١٩٧٥، ص ١٧٨.

١٣٨ بيان، العصبة، ١٩٣٣، ص ١ والصفحات التالية.

مدن اللواء. كان صبحي زخّور رئيس فرع أنطاكية، أمّا الأرسوزي فقد كان مسؤولاً عن العصبة في لواء الإسكندرونة بكامله.^{١٣٩}

حظيت العصبة في أنطاكية بمساندة الشباب العرب الذين أظهروا حماساً لـ «القومية العربية»، كما حققت انتشاراً سريعاً بين أوساط الطبقات المتوسطة والدنيا، وذلك عبر مناشدتها الناس من أجل مساندة قضية التراث القومي العربي والقومية العربية من جهة، ومن جهة أخرى عبر معارضتها الطائفية والاستغلال الذي كان يُمارسه كبارُ ملاك الأراضي، ولجميع أشكال الاضطهاد والاستغلال الاجتماعي والسياسي، إضافة إلى دعوتها إلى تحرير المرأة وحقها في التعلّم وإلى إلغاء الحجاب الذي كان يُنظر إليه كرمز لتخلّف المرأة وعزلتها وحجبها عن المشاركة في الحياة العامة ومشروع النهضة العربية، وأخيراً، بسبب المناخ السياسي الاجتماعي الذي كان يسود المنطقة، حيث كان لا بدّ من التصدي للفرنسيين الذين اضطهدوا الشريحة العربية من السكّان، ودعموا الحركات السياسية الكماليّة الانفصاليّة، شأنهم في ذلك شأن المسؤولين الرسميين ممّن تعاونوا مع سلطة الانتداب. وهؤلاء الأخيرون كانوا ناشطين بشكل خاصّ في أنطاكية، مركز الصراع العربي - التركي. ازدادت العصبة قوّة عبر مواجهة اليومية مع الأقلية التركية الكبيرة التي تعيش في أنطاكية. وخلال مدّة قصيرة من الزمن، باتت قادرة على لمّ شمل المجموعات العربية المختلفة المتصارعة في ما بينها، وتحوّلت إلى حركة شعبية انتشرت في أرجاء اللواء بكامله. وقد برزت أهميّة ما قام به الأرسوزي مع مؤيديه في إضعاف الطائفية لصالح الكفاح الشعبي من أجل عروبة اللواء، وذلك على النقيض من السياسة الفرنسيّة التي ركّزت على دعم وتكريس الطائفية بهدف تمزيق المجتمع العربي اللوائي ومن ثمّ السيطرة عليه.^{١٤٠} عبّر الأرسوزي عن موقفه السياسي والفكري على النحو التالي: «نحن عرب قبل أن نكون مسيحيين أو مسلمين؛ دعونا، من الآن فصاعداً، لا نصرّح بشيء سوى قوميتنا العربية».^{١٤١}

^{١٣٩} مقابلة مع صبحي زخّور، دمشق، ١٨/٨/١٩٩٧.

^{١٤٠} مقابلة مع محمد علي الزرقعة، دمشق، ٣/٩/١٩٩٧.

^{١٤١} عبد الله حنّا ١٩٨٧، ص ٨٤.

وتُظهر حادثة وقعت في ١٠ كانون الأول ١٩٣٦ مدى التوحّد الذي باتت تتّسم به الحركة القوميّة العربيّة، وذلك حين أغلق الأتراك الجامع الكبير في أنطاكية في وجه العرب المسلمين ومنعوهم من الصلاة هناك، فأقام المسلمون عندها صلاة الجمعة الخاصّة بهم في كنيسة وبحضور المسيحيّين.^{١٤٢} كما وقعت أيضاً حادثة أخرى في مساء يوم ١٣ حزيران عام ١٩٣٨، وذلك حين اعتقل الأرسوزي، فخرجت عدّة مئات من النساء احتجاجاً في مسيرة إلى سراي السلطان والفندق الذي أقامت فيه اللجنة الممثّلة لعصبة الأمم. وقد قضت المتظاهرات الليلة خارج سراي السلطان في العراق، حتّى تمّ ترحيلهنّ من ذلك المكان في صباح اليوم التالي بالقوّة والعنف، وحتّى باستخدام السلاح، ما أدّى إلى جرح البعض منهنّ.^{١٤٣}

رفض زعماء الجماعات العربيّة الامتثال للطلب الذي أصدرته سلطات الانتداب الفرنسيّة والذي اقترن بالتهديدات الشخصية القاضي بعدم السماح لمؤيدي الجماعات المذكورة بالمشاركة في الانتخابات المزمع إجراؤها، بحيث يُضمن أن تحصل الفئات التركيّة من السكّان على أغليّة فيها.^{١٤٤} فضلاً عن ذلك، «لم يكن بالإمكان استمالة السكّان العرب إلى القضية التركيّة، سواء عبر الإغراءات الماديّة المقدّمة من جانب الأتراك، أو من خلال قيامهم بالتهديد بأنهم سيكونون منتصرين في «هاتاي» في المرحلة التالية وحينها سيأخذون بثأرهم من العرب».^{١٤٥} قام مراسل ألمانيّ بتصوير النجاح الذي حقّقه الحركة العربيّة في كفاحها في سبيل أهدافها القوميّة على النحو الآتي:

«ظلّ العلويّون مخلصين للقضية العربيّة، وكذلك حال العرب من السنّة أو المسيحيّين الذين لم ينلهم الخوف من جرّاء الضغط المتزايد من جانب الأتراك أثناء

١٤٢ اللواء، الإسكندرون، ١٩٣٧/١/٢٤. ذكر صبحي زخّور هذه الحادثة مرذات عديدة في المقابلات الجراة معه في الأعوام ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩؛ أكد ذلك أيضاً محمّد علي الزرقة و فايز إسماعيل.

١٤٣ الأرشيف السياسيّ لوزارة الخارجيّة الألمانيّة، بون، القسم VII سوريا، (R 104794)، بيروت، ١٩٣٨/٦/١٦. انظر الصورة رقم (٢).

١٤٤ الأرشيف السياسيّ لوزارة الخارجيّة الألمانيّة، بون، القسم VII سوريا، (R 104794)، بيروت، ١٩٣٨/٦/٧.

١٤٥ الأرشيف السياسيّ لوزارة الخارجيّة الألمانيّة، بون، القسم VII سوريا، (R 104794)، بيروت، ١٩٣٨/٤/٢٣.

العمليات الانتخابية. والمفاجأة الكبرى كانت أنهم استمروا في صمودهم ليس فقط عندما أدركوا أن القضية العربية قد ضاعت في لواء الإسكندرونة، بل أيضاً عندما كان المفوض الفرنسي، الكولونيل كولييه Collet، الذي كان معروفاً بعدائته تجاه العرب، يفعل كل ما يمكنه فعله - وحتى، كما يبدو، عبر التهديد بذلك القطاعات العربية من أنطاكية بمدافع الهاون - وذلك ليوضح لهم أنه ليس بإمكانهم المراهنة على فرنسا، بل إنهم سيحسنون صنعاً بعدم مقاومة الأتراك بعد الآن. وباستثناء كبار ملاك الأراضي، يبدو أن العرب قد ظلوا صليبين في مواقفهم، وهي دلالة على حسهم القومي المتنامي.^{١٤٦}

اكتسب دور الحركة العربية في هذا الصراع أهمية كبرى، نظراً إلى أنها لم تكن تمثل الآمال السياسية لغالبية العرب في الإقليم فحسب، بل مصالحهم الاجتماعية أيضاً. جسدت المدرسة نقطة الانطلاقة التربوية والأيديولوجية لهذه الحركة، والتي، من خلالها، استطاعت ممارسة نشاطاتها السياسية ونشر فهمها المتبصر لأساس القومية العربية ومبادئها. توسعت الحركة العربية من مجموعة من التلاميذ والطلاب والمفكرين لتشمل العمال الحرفيين والفلاحين وكذلك العمال المزارعين. كان عدد أعضائها المسجلين محدوداً - لا يزيد على ٣٠٠ شخص - بيد أن غالبية السكان العرب في اللواء كانت تساندها،^{١٤٧} إضافة إلى الغالبية العظمى من الأرمن. تحدر أعضاؤها وأتباعها - إضافة إلى قادتها - بشكل أساسي من الطبقات الدنيا والوسطى، وكانوا ينتمون إلى طوائف دينية متعددة.^{١٤٨}

كان أعضاء ومؤيدو الحركة العربية (العروبيون) في لواء الإسكندرونة يرتدون السيدارة الفيصلية كرمز لنضالهم وكسمة تميزهم عن الأتراك الكماليين الذين ارتدوا القبعات. كانت فكرتهم حول أهمية اللباس في النضال من أجل القومية العربية تقضي

١٤٦ الأرشيف السياسي لوزارة الخارجية الألمانية، بون، القسم VII سوريا، (R 104794)، بيروت، ١٩٣٨/٦/٢٤؛ كذلك الزرقة ١٩٩٣، ملحق ١٢، مجلد ٢، ص ٣١٢-٣٢١.
١٤٧ مركز الوثائق التاريخية بدمشق، ملف ٢٣، ١٩٣٨/٢/١٢، وأيضاً في تصريح أدلى به نبيه العظمة، ١٩٣٨/٢/١٩.

١٤٨ بايراميان ١٩٧٠، ص ٤٥. انظر الصورة رقم (٣).

بأن المظهر الخارجي للأفراد يعكس مشاعرهم ويفرّبهم أكثر من بعضهم البعض. كان الملك فيصل الأوّل أدخل السيادة إلى العراق وجعلها جزءاً من اللباس الوطني، وقد رمزت إلى إرادة العرب في تحقيق الوحدة السياسيّة في القرن العشرين. برزت فكرتان أساسيتان في ارتداء (العروبيين) السيادة. فمن جهة، كانوا يعتبرون الملك فيصل بمنزلة حامل رسالة القومية العربية؛ ومن جهة أخرى، كانوا يعتقدون بأن تماثل اللباس يشكّل عاملاً أساسياً في إيقاظ وعي عامّ مشترك، وفي إرساء المشاعر داخل روح الأمة. وفي الوقت ذاته، فقد لبّى هذا الأمر رغبتهم في تحرير أنفسهم من التقاليد البالية، والتي كان يُرمز إليها بالطربوش الذي كانت ترتديه الفئات المحافظة بحكم التقاليد المتوارثة.^{١٤٩}

قام ممثلو القومية العربية، كما كان العروبيون - العصبويون يعتبرون أنفسهم، بإصدار جريدة تحمل اسم العروبة، بدءاً من تاريخ ٣٠ تشرين الأوّل عام ١٩٣٧. كانت الوظيفة المنوطة بها توعية عامة المجتمع للتبدّلات السياسيّة الجوهرية التي كانت تحدث في لواء الإسكندرونة، وإبلاغ العالم العربيّ والبلدان في الخارج بهذه التبدّلات.^{١٥٠} كان من النادر أن تظهر في جريدة العروبة أسماء الكتّاب في أسفل المقالات. فهؤلاء الكتّاب «لم يكونوا مهتمّين بنشر أسمائهم، لأنّ هدفهم الأساسيّ كان ما يؤدّونه من عمل في خدمة «التراث القومي العربي»»^{١٥١} إلى جانب ذلك، فقد جنبّهم ذلك التعرّض للمضايقة والملاحقات. كانت العروبة الناطق بلسان آراء الأرسوزي ومواقفه الفكرية.^{١٥٢} تمّ أيضاً تأسيس «نادي العروبة» في بادئ الأمر في أنطاكية، ومن ثمّ في الإسكندرونة. وكان الهدف من خلاله نشر «رسالة العرب، وتنظيم المقاومة ضدّ الأتراك الكماليين، وتوحيد الزمر العربية».^{١٥٣} كذلك نظّمت عصبة العمل القوميّ اللوائية تظاهرات واجتماعات وبرنامجاً نحو الأمية، وهي واحدة من أكثر مهامّ العصبة أهميّة. كانت النوادي الثقافيّة والرياضيّة للعروبيين أماكن للاجتماعات والمحاضرات

١٤٩ العروبة، أنطاكية، ١١/٢/١٩٣٧.

١٥٠ العروبة، أنطاكية، ١٠/٣/١٩٣٧.

١٥١ مقابلة مع صبحي زخور، دمشق، ٤/١/١٩٩٩.

١٥٢ مقابلة مع محمّد علي الزرقعة، دمشق، ٩/٣/١٩٩٧.

١٥٣ خدّوري، ١٩٥٣، ص ٧٦.

السياسية والتبادل الفكري الثقافي. أما الاجتماعات السياسية الخاصة لعصبة العمل القومي فقد كانت تتم سرّاً، خارج مدينة أنطاكية. مثلت النوادي دوراً هاماً في خلق وعي سياسي اجتماعي بين أوساط الشباب.^{١٥٤} وقد جرى، في الحقيقة، استخدام أماكن الترفيه العامة كافة - كالمقاهي مثلاً - من قبل العروبيين للقيام بنشاطاتهم السياسية. كان مقهى ميخائيل مكان اجتماع للعامة. وفي أوقات محددة، كان لا بدّ من العثور هناك على الأرسوزي أو الأعضاء العاملين الآخرين في العصبة وهم يتناقشون مع الناس.^{١٥٥} ولنشر روح القومية العربية، لعب العروبيون عدّة مسرحيات عربية في الساحات العامة في المدن الكبرى أو في نواديهم الخاصة، بالإضافة إلى مسرحيات أجنبية قاموا بترجمتها. وكان يتمّ دائماً أداء نشيد عربي وطني^{١٥٦} قبل العروض المسرحية، وكذلك في بداية الحفلات الرسمية العامة.

كانت مهمة فرع عصبة العمل القومي في أنطاكية إبلاغ فروع العصبة الأخرى في جميع أرجاء لواء الإسكندرونة الأخبار المحلية المتعلقة بالتطورات الحاصلة في «قضية الإسكندرونة»، إلى جانب التعريف بما كانت تكتبه الصحف في العالم العربي وفي الخارج حول هذه القضية.^{١٥٧} في كل مناسبة، كان يتمّ التشديد على الأهمية الفائقة للتضامن في ما بين القوى العربية المناضلة كافة في سبيل الإبقاء على ارتباط لواء الإسكندرونة بالوطن الأم سوريا. كما تمّت الإشارة إلى ضرورة التضامن الذي ينبغي أن يبدأ ضمن العائلة وفي المزارع والقرى.^{١٥٨} وتمّ إرسال التقارير وإعطاء تعليمات شفوية وخطية ركّز فيها على أهمية القيام بالكثير من النشاطات والاجتماعات وتنظيم الحملات الدعائية بهدف أن تتأكّد للحركة الانفصالية التركية، مثلما لبعض الفئات العربية التي «أضاعت الروح النضالية»، القوة التي تتمتع بها عصبة العمل القومي.^{١٥٩}

١٥٤ العروبة، أنطاكية، ١٩٣٧/١١/٥.

١٥٥ مقابلة مع صبحي زخور، دمشق، ١٩٩٩/٤/١.

١٥٦ مقابلة مع فؤاد جبارة، شقيق زوجة شاهين جبارة، دمشق ١٩٩٢/٩/١٧، الزرقة، أوراق خاصة.

١٥٧ «مجموعة الرسائل الأنطاكية»، الرسالة الحاملة لتاريخ ١٩٣٦/١٠/١٩.

١٥٨ «مجموعة الرسائل الأنطاكية»، رسالة حول تسليم ٦٠٠ نشرة إعلانية للتوزيع على نطاق واسع؛ جداول

عمل، ١٩٣٦/١١/٥.

١٥٩ «مجموعة الرسائل الأنطاكية»، الرسالة الحاملة لتاريخ ١٩٣٧/٢/٢٨.

وبهذا مارست العصبة في أنطاكية دعماً مادياً ومعنوياً كبيراً. وفي إحدى رسائل أنطاكية تمّ الإعلان عن إرسال مجموعة مؤلفة من ٢٠٠ شخص من مؤيدي العصبة للمشاركة في تظاهرات مدينة الإسكندرونة. أرسلت العصبة في أنطاكية بعضاً من أعضائها إلى مناطق أخرى وإلى فروع العصبة الأخرى في لواء الإسكندرونة للإشراف على العمل السياسي في تلك المناطق، ولتبادل الآراء والخبرات. كان للعصبة في أنطاكية الحق في فصل الأعضاء المخربين في جميع أرجاء اللواء.^{١٦٠} انبثقت مشكلة العصبة من حقيقة أنها، وأثناء محاربتها الوجود التركي في أنطاكية، كانت منغمسة أيضاً في مواجهات مريرة مع مجموعة «الكتلة الوطنية» في مدينة الإسكندرونة، مركز قوة الكتلة، وذلك لأن موقف الكتلة هناك من «قضية اللواء» كان يعكس موقف الحكومة السورية المتردد. لذلك تمّت صياغة سياسة العصبة ليس فقط وفقاً لانعدام الثقة بالأهداف الفرنسية وأهداف الحكومة السورية، بل أيضاً من خلال وقفة ثابتة في وجه القرار الذي مرّره مجلس عصبة الأمم، وفي وجه كل من صادق عليه أو تعاون مع الفرنسيين.^{١٦١} وكنتيجة للوسط السياسي المتوتر عموماً، وتنوع أعداء الحركة القومية العربية التي كان يقودها الأرسوزي، فقد توخّت العصبة الحذر، وحدثت من تعاونها مع الأحزاب الأخرى إلى درجة كبيرة جداً، ما أشاع عنها أنها تعتبر كل من لم ينتسب إليها أو يعمل معها ذا فكر رجعيّ ومتهم بالتجسس والخيانة العظمى. من هنا فقد تمّ نعت بعض أعضاء العصبة في اللواء بالتعصب.^{١٦٢}

لقد كان التزام العصبة بشكل عام بـ «التراث القومي العربي» أكثر أهمية بالنسبة إليها من أية اعتبارات طائفية أو شخصية. فهي أعطت لهذا الالتزام بعداً جديداً وعمقاً أكبر، ليس فقط بالطروحات النظرية، وإنما من خلال تحويله إلى واقع عمليّ وملمس أيضاً. وحتى أعداؤها من العرب فقد اعترفوا بإسهاماتها في نشر وتقوية روح القومية العربية في لواء الإسكندرونة، وبنضالها ضدّ الفرنسيين، وبالتزامها بتوحيد الزمر العربية

١٦٠ العروبة، أنطاكية، ١٩٣٧/١٢/١.

١٦١ العروبة، أنطاكية، ١٩٣٧/١١/١٦.

١٦٢ مركز الوثائق التاريخية بدمشق، ملف ٢٣، ١٩٣٨/٢/٨، تصريح أدلى به نور الدين الذي أرسلته الحكومة السورية للواء لمعاينة ما يحدث هناك.

والقضاء على الطائفية الدينية. وردّوا: «إنّ للعصبة حسناتها التي يجدر عدم نسيانها، حتى وإن كانت متطرّفة وينبغي لها أن تكون أكثر اعتدالاً».^{١١٣}

استطاعت الحركة العربية في اللواء الفوز بغالبية الأصوات في انتخابات منتصف عام ١٩٣٨، رغم الدعاية التركية الموجهة التي حاولت اجتذاب المجتمع اللوائي أو ترهيبه، ورغم إيفاد آلاف الناخبين من تركيا لصالح القائمة التركية، ورغم القرار النهائي للحكومة التركية القاضي باحتلال لواء الإسكندرونة على الفور، إذا ما أسفرت الانتخابات المزمعة عن نتيجة غير مرضية للمجموعة التركية هناك.^{١١٤} في هذا السياق، كتبت لجنة عصبة الأمم مذكرة بشأن طرائق الترهيب المطبّقة على الشرائح غير التركية من السكّان، وقد طلب كويليه سحب هذه المذكرة.^{١١٥} وحين احتلّ الجيش التركي أنطاكية في ٥ تمّوز عام ١٩٣٨، غادر الأرسوزي لواء الإسكندرونة مكرهاً إلى حلب وبعدها إلى دمشق، ترافقه مجموعة من تلاميذه. وفي بداية عام ١٩٣٩ أعلن في عدد من الصحف السورية انسحابه الرسمي من العصبة لقناعته بأنّ غالبية زعمائها في دمشق انصبّت اهتماماتهم على السعي وراء مصالحهم الخاصّة.

نتائج وتحليل: إذا أردنا الإجابة عن السبب الكامن وراء إخفاق الحركة العربية في اللواء في الاحتفاظ بعروبة اللواء، رغم كلّ ماحقّته من نجاحات على صعيد التماسك

١٦٣ مركز الوثائق التاريخية بدمشق، ملف ٢٣، ١٢/٢/١٩٣٨. أيضاً تصريح أدل به نبيه العظمة، ١٩٣٨/٢/١٩.

١٦٤ الأرشيف السياسي لوزارة الخارجية الألمانية، بون، القسم VII سوريا، (R 104794)، أنقرة، ١٩٣٨/٥/١٧. لم تكن الحكومة التركية وحدها التي قامت بنقل رغبتها إلى الأمين العام والتي كان فحواها أن توقف بعثة عصبة الأمم عملها في لواء الإسكندرونة، بل قامت بذلك أيضاً الحكومة الفرنسية. ومن الصحيح بأن الأتراك كانوا أوّل من طلب تدخل عصبة الأمم، لأن الحكومة الفرنسية لم تكن راغبة في الامتثال للمطلب التركي بإجراء استفتاء عام في لواء الإسكندرونة. وبعد أن قادت المفاوضات الفرنسية-التركية إلى اتفاق بخصوص الاستفتاء العام بإشراف من عصبة الأمم، تم إرسال بعثة لعصبة الأمم إلى اللواء لإجراء الانتخابات وفقاً للأنظمة التي اتفق عليها الطرفان ومجلس عصبة الأمم. وفور استهلال بعثة عصبة الأمم لعملها، اتّضح بأنّ تركيا كانت مخطئة في حساباتها وبأنّ استفتاء عاماً غير متحيز لن يأتي بالنتيجة التي يرغب فيها الأتراك. وبناء على ذلك، تمّت إعادة المفاوضات التركية-الفرنسية مرة ثانية، والتي كان هدفها الالتفاف حول الاستفتاء العام والتخلّي عن اللواء إلى تركيا دون أخذ الرأي العام بعين الاعتبار. وزارة الخارجية الألمانية، بون، القسم السياسي VII سوريا، (R 104794)، جنيف، ١٩٣٨/٧/١.

١٦٥ الأرشيف السياسي لوزارة الخارجية الألمانية، بون، القسم VII سوريا، (R 104794)، بيروت، ١٩٣٨/٦/١٦.

القوميّ العربيّ، فإنه يمكننا تلخيص ذلك بالنقاط التالية:

(١) لم تمثل الهوية الطائفية والعرقية لطبقة كبار ملاك الأراضي في وقت من الأوقات دوراً يذكر في تحديد مواقفها السياسية، وقد كان همّ هؤلاء الحصول على امتيازات سياسية واجتماعية أكبر، لذلك عملوا بمختلف طوائفهم في البداية من أجل استقلال اللواء عن كلٍّ من دمشق وأنقرة، في الوقت نفسه الذي حاربوا فيه الحركة («العروية - العصبوية») التي مثلت خطراً على مصالحهم. ولكن، وبسبب خوف هذه الطبقة من القوة المتنامية للأتراك الكماليين، مالوا للدعوة إلى إبقاء اللواء ضمن سوريا، آمليين الحفاظ على امتيازاتهم بسبب علاقاتهم الطيبة مع دمشق.

(٢) أمّا النخبة الحاكمة في دمشق، والتي كانت تتألف من وجهاء المدن المنتمين إلى الطبقة العليا ومن كبار ملاك الأراضي، فقد كانت مترددة في مواقفها السياسية، لأنّ الحفاظ على مصالحها يشترط عليها التعاون مع سلطات الانتداب الفرنسية، فكانت النتيجة تراخيها في اتخاذ موقف وطني واضح من «قضية الإسكندرونة»، وبالتالي ترددها في دعم الحركة العربية في اللواء، إضافة لخشيتها من طروحات هذه الحركة الاجتماعية. من جهة أخرى فقد كان الجيل العربي القديم عامّة يعتبر الأتراك «إخوة في العقيدة»، ولم يكن ينظر إلى أطماع تركيا في اللواء على أنّها «استعمارية». في بداية عام ١٩٣٨، وحين قدّم صبحي زحور في اجتماع للفنّان العرب تقريراً حول «أزمة الإسكندرونة» ليحصل على دعمهم، تساءل الفنّان المصريّ مستغرباً مواقف الحركة العروية اللوائية إزاء تركيا: «أين هي الأزمة؟ إنّ ما يخرج من إحدى الجيبين يعود للثانية». ^{١٦٧} وإضافة إلى ما سبق، حين رفض العاملون ومؤيدو الحركة العروية الخضوع لسيطرة دمشق - المركز، ومن ثمّ التراخي في مواقفهم السياسية تجاه «قضية اللواء»، عملت النخبة في دمشق على نعتهم بالتطرف وبالتالي على تقويضهم.

(٣) إنّ تحليل «قضية الإسكندرونة»، بدءاً من نشوئها وحتى انتهائها، يرتبط بسياسات القوى العظمى في الشرق الأوسط. فالإجراءات التي اتخذتها فرنسا وإنكلترا

١٦٦ في هذا السياق بعدّ تعبير «العرب المستركين» مثيراً للاهتمام. فهو يعكس تماماً مدى ما كانت عليه من الإلتباس بشكل مبدئيّ التمايزات العرقية والهويات القومية.

١٦٧ مقابلة مع صبحي زحور، دمشق، ١/٤/١٩٩٩.

لحل الأزمة تحرّكت ضمن الإطار التقليديّ لمصالح هذه القوى، وكانت تعني في هذه الحالة التنازل عن لواء الإسكندرونة إلى تركيا من أجل ضمان انحياز تركيا إلى جانب فرنسا وإنكلترا. وكان الهدف من إحراز اتفاقيات تركية - إنكليزية وتركية - فرنسية، التعاون المتبادل في وجه التهديد المتمثل بألمانيا وإيطاليا. كانت تركيا قادرة على استغلال هذا الوضع والوصول إلى مطالبها بضمّ لواء الإسكندرونة إليها. وبهذا كان القرار المتعلّق بحلّ «أزمة الإسكندرونة» بيد فرنسا وبريطانيا العظمى. لذلك لم يكن للدور المتردّد والمتناقض للنخبة السياسيّة في دمشق أدنى أثر على التأثير في القرارات المتخذة في «قضية الإسكندرونة».

خاتمة:

خلال عقد الثلاثينيات من القرن العشرين، مثّلت عصبه العمل القوميّ دوراً هاماً في الحياة السياسيّة في سوريا، ومثّلت إيديولوجيا القوميّة العربيّة في صيغة أكثر تماسكاً ومنهجية عمّا كانت عليه في بدايات القرن العشرين. كانت دمشق المركز الرسميّ للعصبة، إلا أن قلبها النابض كان أنطاكية. بقيت العصبة في دمشق تحت زعامة النخبة من كبار المالكين، وتمتّعت بتأييد المدارس والجامعات، لكنها افتقدت تأييد القاعدة الشعبيّة، بعكس العصبة في أنطاكية. فقد نشر الأرسوزي شكلاً متميّزاً للقوميّة العربيّة في أنطاكية وأرجاء لواء الإسكندرونة كافة، وربط القوميّة العربيّة بقضايا مصيريّة عايشها الناس عامّة على المحكّ، قضايا حاسمة مثل نضال ومواجهة الاستعمار والتخلّف والطائفية والظلم الاجتماعيّ. وقد نجح الأرسوزي في تعبئة السكّان العرب في اللواء متحدّياً النخب القديمة (الزعامات)، وتمتّع بشعبية كبيرة، وكان اسمه مرتبطاً بالتغيير والأفكار الجديدة. وبذلك حملت الحركة القوميّة العربيّة التي كان يقودها من أنطاكية، هوية قوميّة واجتماعية. تمكّنت عصبه العمل القوميّ بشكل عامّ من اقتطاف ثمار نجاحات الحركة العروبيّة - العصبويّة في اللواء، في أرجاء سوريا أجمعها. وقد أدّى

توقّف العصبة في اللواء عن ممارسة عملها السياسيّ في منتصف عام ١٩٣٨، وانسحاب الأرسوزي منها في دمشق في مطلع عام ١٩٣٩، إلى انهيارها الكامل في سوريا. ولكنّ الحركة العروبيّة - العصبويّة في لواء الإسكندرونة تركت بصماتها على التيارات القوميّة المختلفة والفكر القوميّ العربيّ بعمومه.

ختاماً، وبناءً على ماتقدم من نقاط قام البحث بمعالجتها، وللأسباب المختلفة التي ورد توضيحها وتحليلها مجملّة، يمكننا استخلاص أنّ النضال في سبيل التحرر الوطنيّ في أنطاكية اختلف جوهرياً عمّا كانه في المركز - دمشق وفي المناطق الأخرى. شكّلت ثورة أنطاكية مناهجاً خصباً للإرهابات الأولى لتطوّر وتثوير الحركة القوميّة العربيّة في الثلاثينيات من القرن العشرين، حيث انتقل الدور القياديّ في الحركة إلى أيدي الطبقتين المتوسطة والفقيرة. كما تحقّق تغيير جذريّ في طرق عملها وتركيبها وأهدافها. لقد تطوّر الكفاح في الثلاثينيات - إضافة لاكتسابه مضموناً اجتماعياً؛ فالصراع لم يعد صراعاً على الهوية العربيّة وحسب، بل إنّ ارتبط أيضاً بسؤال ملحّ وجوهريّ يتمحور حول حقّ العرب الشرعيّ في لواء الإسكندرونة.

كانون الثاني ٢٠٠٥

المصادر والمراجع

المصادر العربية

ورد نخلة، ١٩٥٦، حضارة أنطاكية عبر العصور، البرازيل.
العيّاشي غالب، ١٩٥٥، الإيضاحات السياسيّة وأسرار الانتداب الفرنسيّ في سورية، بيروت.

الهندي إحسان، ١٩٦٢، كفاح الشعب العربيّ السوريّ، دمشق.
آل الجندي أدهم، ١٩٦٠، تاريخ الثورات السوريّة في عهد الانتداب الفرنسيّ، دمشق.

السعدون يوسف، ١٩٥٥، مذكّرات، حارم.
صمون سامي ميخائيل، ١٩٥٦، قضية الإسكندرونة، دمشق.
فوزي إبراهيم/ شمسين نديم، ٢٠٠٤، قضية الإسكندرونة والسياسة الفرنسيّة في سورية ١٩١٨-١٩٤٦، دمشق.

البيطار عبد الرحمن، ١٩٩٧، قضية لواء الإسكندرونة والوحدة السوريّة من تقسيم الدولة العثمانيّة حتّى تسليمه إلى تركيا ١٩١٨-١٩٣٩، دمشق.
بايراميان أليشان، ١٩٧٠، قضية لواء الإسكندرونة، دمشق.
لجنة الدفاع عن الإسكندرونة، ١٩٥٦، اللواء العربيّ بحقّ القوّة وقوّة الحقّ، الجزء رقم ٤، دمشق.

الزرقة محمّد علي، ١٩٥٨، حقائق عن مأساة الإسكندرونة، دمشق.
الزرقة محمّد علي، ١٩٦٧، عدم شرعيّة الوجود التركيّ في إقليم الإسكندرونة، القاهرة.
الزرقة محمّد علي، ١٩٩٣، قضية لواء الإسكندرونة، وثائق وشروح، ٣ مجلّدات، بيروت.

الزرقة محمّد علي، ١٩٦٩، مخطوطة من ٥٠ صفحة، كتبت بمناسبة الذكرى السنويّة لوفاة زكي الأرسوزي، غير منشورة، دمشق.

الكيّالي عبد الرحمن، ١٩٥٨-١٩٦٠، المراحل في الانتداب الفرنسيّ ونضالنا الوطنيّ، ٤ مجلّدات، حلب.

خدوري مجيد، ١٩٥٣، قضية الإسكندرونة، دمشق.
الأرسوزي زكي، ١٩٦١، صوت العروبة في لواء الإسكندرونة، دمشق.
الأرسوزي زكي، ١٩٧٢-١٩٧٦، المؤلفات الكاملة، ٦ مجلّدات، دمشق.
أحمد خليل، ١٩٨١، دور اللسان في بناء الإنسان عند زكي الأرسوزي، دمشق.

- الحصري ساطع، ١٩٨٥، الأعمال القومية لساطع الحصري، ١٦ مجلداً، بيروت.
- الحكيم يوسف، ١٩٩١، سورية والعهد العثماني، مجلد ١، بيروت.
- الحكيم يوسف، ١٩٨٦، سورية والعهد الفيصلي، مجلد ٣، بيروت.
- الحكيم يوسف، ١٩٨٣، سورية والانتداب الفرنسي، مجلد ٤، بيروت.
- الحكيم حسن، ١٩٨٢، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي ١٩١٥-١٩٤٦، بيروت.
- كوثراني وجيه، ١٩٨٠، بلاد الشام - السكّان، الاقتصاد، والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين، بيروت.
- كوثراني وجيه، ١٩٨٨، السلطة والمجتمع والعمل السياسي. من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، بيروت.
- قرقوط ذوقان، ١٩٧٧، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار: قراءة في تاريخ سورية المعاصر، القاهرة.
- قرقوط ذوقان، ١٩٧٥، تطوّر الحركة الوطنية في سوريا: ١٩٢٠-١٩٣٩، بيروت.
- حنّا عبد الله، ١٩٨٧، من الاتجاهات الفكرية في سوريا ولبنان، دمشق.
- كيالي نزار، ١٩٩٧، دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر ١٩٢٠-١٩٥٠، دمشق.
- سلطان علي، ١٩٩٦، تاريخ سورية ١٩١٨-١٩٢٠: حكم فيصل بن الحسين، دمشق.
- أشرفي منير ونادر، ١٩٣٦، سورية المستقلة، حلب.

المصادر الأجنبية

- ARNOLD Werner, 1998, *Die arabischen Dialekte Antiochiens*, Wiesbaden.
- ARSUZI-ELAMIR Dalal, 2003, *Arabischer Nationalismus in Syrien: Zaki al-Arsuzi und die arabisch-nationale Bewegung an der Peripherie Alexandrette /Antakya 1930-1938*, Münster.
- BITTERLIN Lucien, 1999, *Alexandrette. Le "Munich" de l'Orient*, Paris.
- DER KLEINE Pauly, 1979, *Lexikon der Antike*, 5 Bde, München.
- FRAUENDIENST Werner, 1938, *Weltgeschichte der Gegenwart in Dokumenten 1936/37*, 4 Bde, Essen.
- HANNA Abdalla, 1965, *Die nationale Befreiungsbewegung in Syrien von der Mitte des 19. Jahrhunderts bis 1920*, Leipzig.
- KHOURY Philip, 1987, *Syria and the French Mandate*, London.
- LONGRIGG S. H., 1972, *Syria and Lebanon under French Mandate*, London.

- MEJCHER Helmut, 1991, "Der arabische Osten im zwanzigsten Jahrhundert 1914-1989", in *Geschichte der arabischen Welt*, Ulrich Haarmann (Hrsg.), München, p. 432-501.
- MELZER Karl, 1978, *Philosophische Grundlagen der nationalistischen Theorien Zaki al-Arsuzi, eines Mitbegründers der Baath-Bewegung*, Leipzig.
- PHILIPP Thomas, 1996, "Der Aufhaltsame Abstieg des Osmanischen Reiches", in *Das Ende von Reichen*, H. Altrichter; Neuhaus (Hrsg.), Erlangen, p. 214-220.
- RAFEQ Abdul-Karim, 1989, "Gesellschaft und politische Macht in Syrien 1918-1925", in *Der Nahe Osten in der Zwischenkriegszeit 1919-1939*, Schatkowski-Schilcher, L. (Hrsg.), Stuttgart, p. 440-481.
- RATHMANN Lothar, 1960, *Araber stehen auf*, Berlin.
- SCHÖLCH Alexander, 1991, "Der arabische Osten im neunzehnten Jahrhundert 1800-914", in *Geschichte der arabischen Welt*, Ulrich Haarmann, München, p. 365-432.
- TIBI Bassam, 1987, *Vom Gottesreich zum Nationalstaat*, Frankfurt am Main.
- Véou Paul du, 1938, *Le désastre d'Alexandrette, 1934-1938*, Paris.

الصحف والمجلات العربية والأجنبية

- Orient Nachrichten für Wirtschaft Technik und Kultur*, Zeitschrift des deutschen Orient-Vereins e.V. Nr. 29/30, den 30.12.1936.
- Zeitschrift für Völkerrecht*, Scupin-Breslau, "Das französische Mandat über Syrien und das Alexandrette-Problem", XXIV/1, 1940.
- Zeitschrift für Politik/ Richard Hartmann*, "Die syrische Frage", Berlin 1940.

- جريدة العروبة، أنطاكية، ١٩٣٧ - ١٩٣٨.
- جريدة القبس، دمشق، ١٩٣٠ - ١٩٣٩.
- جريدة أصداء سورية، دمشق، ١٩٣٨.
- جريدة الأيام، دمشق، ١٩٣٠ - ١٩٣٩.
- جريدة اللواء، الإسكندرونة، ١٩٣٦ - ١٩٣٨.

الأرشيف

- وزارة الخارجية الألمانية، بون، القسم السياسي، قسم XII تركيا: ترسيم الحدود بين تركيا وسوريا، (R 105156).
- وزارة الخارجية الألمانية، بون، القسم السياسي، قسم VII سوريا، (R 104793)، جنيف، ١٩٣٧/٥/٢١.

- وزارة الخارجية الألمانية، بون، القسم VII سوريا، (R 104794)، بيروت،
١٩٣٨/٦/١٦.
- وزارة الخارجية الألمانية، بون، القسم VII سوريا، (R 104794)، بيروت،
١٩٣٨/٦/٧.
- وزارة الخارجية الألمانية، بون، القسم VII سوريا، (R 104794)، بيروت،
١٩٣٨/٤/٢٣.
- وزارة الخارجية الألمانية، بون، القسم VII سوريا، (R 104794)، بيروت،
١٩٣٨/٦/٢٤.
- وزارة الخارجية الألمانية، بون، قسم III تركيا / فرنسا، (R 78498)، ١٩٢٦/٢/٢٦،
وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية/نانت، تقرير إلى مجلس الأمة حول الوضع في سورية
ولبنان ١٩٢١ ١٩٣٦.
- مركز الوثائق التاريخية، دمشق/ملف ٢٣، «مجموعة الرسائل الأنطاكية» / أرشيف
خاصّ بالباحثة / ١٩٣٦ - ١٩٣٨.

مقابلات

- مقابلة مع محمد علي الزرقعة، دمشق ١٩٩٧/٩/٣؛ ١٩٩٩/٤/١.
- مقابلة مع صبحي زخّور، دمشق، ١٩٩٧/٨/١٨؛ وكذلك مقابلات عديدة في عام
١٩٩٨ و١٩٩٩.

وزارة الخارجية الألمانية، بون، القسم VII سوريا، (R 104794)، بيروت،
١٩٣٨/٦/١٦.

وزارة الخارجية الألمانية، بون، القسم VII سوريا، (R 104794)، بيروت،
١٩٣٨/٦/٧.

وزارة الخارجية الألمانية، بون، القسم VII سوريا، (R 104794)، بيروت،
١٩٣٨/٤/٢٣.

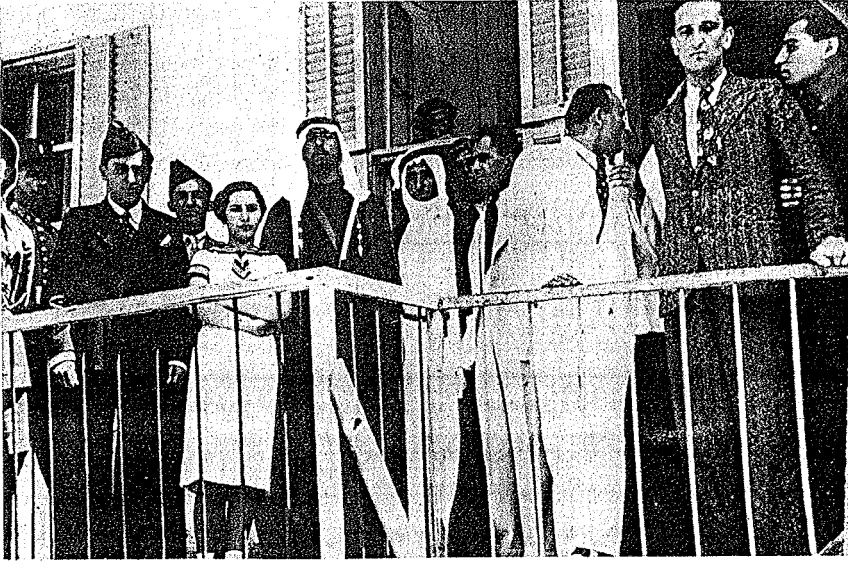
وزارة الخارجية الألمانية، بون، القسم VII سوريا، (R 104794)، بيروت،
١٩٣٨/٦/٢٤.

وزارة الخارجية الألمانية، بون، قسم III تركيا / فرنسا، (R 78498)، ١٩٢٦/٢/٢٦،
وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية/نانت، تقرير إلى مجلس الأمة حول الوضع في سورية
ولبنان ١٩٢١-١٩٣٦.

مركز الوثائق التاريخية، دمشق/ملف ٢٣، «مجموعة الرسائل الأنطاكية» / أرشيف
خاص بالباحثة / ١٩٣٦-١٩٣٨.

مقابلات

مقابلة مع محمد علي الزرقة، دمشق ١٩٩٧/٩/٣؛ ١٩٩٩/٤/١.
مقابلة مع صبحي زخور، دمشق، ١٩٩٧/٨/١٨؛ وكذلك مقابلات عديدة في عام
١٩٩٨ و١٩٩٩.



في «نادي الفنون الجميلة في انطاكية» الذي أسسته جمعية العمل القومي سناراً لتضالها السياسي . صورة
تجمع الرجل والمرأة ، البندوي والحضري ، المسكزي والمنشي .. المعروف من الشخصيات (من اليسار)
زكي الأرسوزي ، صبيح زخور ، فاوديت نعيم . وإلى يسار شيوخ البغد (الثلاثة الدكتور ماتوسيان ،
نديم ورد ، نخله ورد ، ابراهيم فوزي

صورة رقم ١: الأرسوزي مع مجموعة من مؤيديه (المصدر: Arsuzi-Elamir 2003)





صورة رقم ٣: يناير ١٩٣٧: ٣٠ ألف متظاهر من أعضاء ومؤيدي عصبة العمل القومي في أنطاكية أمام مقر إقامة لجنة عصبة الأمم (المصدر: Arsuzi-Elamir 2003)

CHRONOS

Revue d'Histoire de l'Université de Balamand

Conseil scientifique

Tarek Mitri (Université de Balamand), Président du Conseil
Issam Khalifeh (Université Libanaise)
Ghassan Salamé (Institut d'Études Politiques, Paris)
Khaled Ziadéh (Université Libanaise)
Leila Badre (American University of Beirut)
Levon Nordiguian (Université Saint-Joseph)
Mahmoud Haddad (Université de Balamand)
Souad Slim (Université de Balamand)
Basilios Nassour (Université de Balamand)
Leila Fawaz (Tufts University, U.S.A.)
Abdul-Karim Rafeq (The College of William & Mary, USA)
Derek Hopwood (St Antony's College, Oxford)
Alain Ducellier (Université de Toulouse-Le Mirail)

Direction

May Davie (Université de Balamand)

Chronos est une revue semestrielle rédigée en trois langues : arabe, anglais et français. Elle publie des articles, des témoignages et des sources relatifs à l'histoire de l'Église orthodoxe d'Antioche, ainsi qu'à l'histoire des sociétés du Monde arabe. Elle s'intéresse également aux rubriques générales suivantes :

- Empire ottoman
- Mandats, protectorats et colonies dans le Monde arabe
- Pensées et mouvements politiques arabes
- Histoire des idées et des institutions religieuses
- Empire byzantin
- Islam
- Art et archéologie

Abonnement annuel :

Liban : 24 000 livres libanaises
Étranger : 30 dollars US

Les abonnements doivent être adressés à :

Université de Balamand
La Bibliothèque
B.P. 100, Tripoli, Liban
Fax (961) 6 930 278
e-mail sbashir@balamand.edu.lb

Prière de remplir le bon de commande en *infra*

Pour tous renseignements :

vp@balamand.edu.lb ou **may.davie@univ-tours.fr**
www.balamand.edu.lb/Publications/Chronos

Les auteurs doivent se conformer aux "Recommandations aux auteurs" en *infra*.
Les idées émises dans les articles n'engagent que la responsabilité de leurs auteurs.

CHRONOS

Revue d'Histoire de l'Université de Balamand

NUMÉRO SPÉCIAL



ANTIOCHE

TEMPS ET SOCIÉTÉS